جامعة مولود معمري –تيزي وزو–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

فرع علوم الاعلام والاتصال

المعالجة الإعلامية للتنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال البرامج التلفزيونية المتخصصة

دراسة تحليلية "لحصة ساعة اقتصاد على قناة الحياة TV"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال

تخصص سمعي بصري

إعداد الطالبتين:

– لعيب منال

– لعيش ماسيليا

تحت إشراف:

–حمون كريم

السنة الجامعية : 2024–2025

شكر وعرفان

قال تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم."

ان اول شكر يقع على عاتق الانسان هو شكر الله عز وجل على كل كبيرة وصغيرة وعلى كل ما يقدمه للإنسان، و اننا في هذا العمل الأكاديمي نشكر الله أولا على توفيقه لنا وعلى جعل هذه الدراسة دربا يسيرا ، بعدها نشكر كل من كان له يد العون من قريب او بعيد ، بملمس او كلام ، بتشجيع او حتى دعوة توفيق وحظ، بمن فيهم امهاتنا وابائنا الذين تجرعوا من نفس الجهود ونفس التعب الذي تجرعنا منه نحن كصاحبتي هذا العمل.

كما نشكر الأستاذ المشرف" كريم حمون "، الذي كان خير أستاذ لنا لسنوات ليكون بعدها مشرفا علينا يستحق الاحترام والتقدير.

اهداء

اهدي هذا العمل الى من كانت ترافقني طيلة دراستي كظل لي ، الى امي التي تنتظر نجاحي بفارغ الصبر، من علمت وربت وكان لها الفضل الأكبر فيما أقدمه.

اهديه الى ابي الذي لم يبخل بما عليه لإسنادي و الى اخوتي اللذين كانا اعز رفيقين لي منذ طفولتي والى صديقتي و شريكتي التي لازمتني في الجامعة حتى انهاء هذه الدراسة الى من كانت ترافقني في كل اعمالي الجامعية "ماسيليا لعيش "،و الى من كانوا ثاني اسرة لي في هذه الحياة و ثاني جحرِ امن لي بعد بيت ابي و امي ، الى مكتب الأستاذ "زوليم جمال" اكثر شخص محترم راته عيناي و الى زوجته "زغني كريمة" الطف أستاذة و احب الناس الى قلبي. والى طاقم كل زميلاتي في العمل(فريزة، سعاد، نوارة، ربيحة، فازية، ليديا، وسيلة)افضل ما عرفت في حياتي ، والى من ترعرعت في اوساطهم و احضانهم جدتي و خالاتي و اخوالي كل باسمه وكل بمقامه.

وأخيرا اهديه الى نفسي التي أحبها كثيرا و التي شجعتني على تقديم أحسن ما املك.

منال لعيب

اهداء

اهدي هذا العمل الى امي الغالية التي لطالما حلمت بي وانا أصل الى اعلى المراتب في حياتي والى ابي سندي وأمني الذي لا يبخل في سبيل دراستي، اهديه الى اخوتي الشباب واخواتي البنات أولئك الذي يضيئون حياتي بوجودهم معي.

الى اطيب واحن انسانة بعد أمي ، الى عمتي التي أحبها وأحب احتواءها لي والى صديقتي ورفيقتي في هذا العمل التي كانت الى جانبي منذ ان دعست اقدامي ارض الجامعة الى "منال لعيب.

الى كل زملائي وأصدقائي الذين عرفتني بهم اسوار الجامعة وصاروا أحلى من يزين ايامي اهديه الى كل انسان يضمر لي الخير في قلبه ويرجوا لي مستقبلا زاهرا.

وأخيرا اهديه الى نفسي التي تعبت لنجاح هذا العمل والتي تستحق هذا الاهداء بعد طول انتظار.

لعيش ماسيليا

ملخص الدراسة:

تختلف الدراسات الأكاديمية في كل موضوع حسب الأهمية والتناول وما تعكسه على المهتمين، ولكل منها منهج يحدد طريقها وزاوية معالجتها حسب ما تفتضيه كل دراسة لتصل إلى النتائج التي تصبو إليها، ودراستنا هذه ذات الطابع الاقتصادي قد تناولت موضوع: "المعالجة الإعلامية للتنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال البرامج التلفزيونية الخاصة"، الأمر الذي يجعلنا نكتشف اهتمام الإعلام بالجانب الاقتصادي وجعله ركيزة أساسية في القنوات الجزائرية بمختلف المواضيع التي يتم نقاشها وتناولها .

ولأجل إثبات ذلك أخذنا عينات قصدية من قناة الحياة TV الجزائرية من أعداد تندرج كلها ضمن حصة "ساعة اقتصاد" تناقش مختلف جوانب التنمية الاقتصادية في الجزائر، وعليه فقد كان السؤال الرئيسي على النحو التالي: كيف عالجت حصة ساعة اقتصاد قضية التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ومن خلال ما أجريناه من تحليل توصلنا إلى أن التنمية الاقتصادية بدأت تسير في طريق من التطور والترقية، وقد كان الإعلام مرآة يعكس هذه الجوانب التي تحفز الشعب أكثر وتمنحه جرعة من التحفيز وجرعة أخرى من الهدوء الذي يجعله يطمئن لأحوا ل البلاد، وذلك بعد مجموعة من النتائج كنا قد توصلنا إليها بعد استخدامنا لمنهج تحليل المضمون الأنسب لهذا النوع من الدّراسات .ومن أبرز هذه النتائج أن الضيوف الفاعلة في حصة "ساعة اقتصاد" قد تناولوا جميع الزوايا والأطراف المتعلقة بالتنمية بأساليب تحليلية وتفسيرية واستقصائية تجعل المشاهد على قناعة بالحديث وذلك بالاعتماد على الحوار الصحفي.

كذلك قد كانت الأفكار المطروحة والقضايا المعالجة من استثمار وشراكة ومؤسسات ناشئة، وزراعة ذكية تصب جميعها في قالب التنمية .

أما اللغة المعتمد عليها فقد كانت لغة أكاديمية محضة بنسبة 75% ما يجعل الدراسة ذات بعد أكاديمي متخصص .

أما عن أهداف هذا النوع من البرامج الاقتصادية في الإعلام الجزائري فقد كانت ذو غايات تحفيزية وتشجيعية توعي المواطن بأهمية القطاع الاقتصادي وتمنحه إدراكات يجب أن يعرفها والتزامات عليه التحلي بها .

الكلمات المفتاحية: المعالجة الإعلامية ، والتنمية الاقتصادية، الإعلام ، القنوات الخاصة ،البرامج الاقتصادية .

Résumé de l'étude :

Les études académiques différents selon chaque sujet en fonction de leur importance, de leur traitement et de leur impact sur les personnes concernées chacun d'elles adopte une méthodologie particulière qui détermine son approche et son angle d'analyse, selon les exigences propres à chaque recherche afin d'atteindre les résultats escomptés.

Notre étude, de mature économique, a porté sur le thème suivant : « Le traitement médiatique du développement économique en Algérie à travers les programmes télévisés privées ». Ce qui nous permis d'explorer l'intérêt que porte les médias a la dimension économique en le considérant comme un pilier fondamental des chaînes Algériennes à travers les divers sujet qu'elles abordent. Pour le prouver, nous avons sélectionné un échantillon ciblé de la chaîne Algérienne « El Hayet TV », en analysant plusieurs épisodes de l'émission ساعة اقتصاد (une heure et économie) qui traite des différents aspects du développement économique en Algérie, se la problématique principal de notre étude était la suivante : Comment l'émission ساعة اقتصاد a-t-elle traité la question du développement économique en Algérie ?

À travers notre analyse, nous avons constaté que le développement économique en Algérie commence à suivre un trajectoire de progression et de modernisation et que les médias en sont le miroir, reflétant ces dynamiques et contribuant à motiver la population, en lui offrant à la fois une dose d'encouragement et une autre de sérénité, renforçant ainsi la confiance dans la situation du pays. Ces conclusions ont été tirées grâce à notre recours à méthode d'analyse de contenu, le plus adaptée à ce type d'étude, parmi les résultats les plus significatifs, les invités intervant dans l'émission" ساعة اقتصاد " ont abordé toutes les dimensions et tous les acteurs liés au développement économique avec des approches analytiques explicatives et exploratoires, rendant le discours crédible pour le téléspectateur, notamment à travers l'usage du dialogue journalistique.

Les idées présentées et les problématiques traitées -telle que l'investissement le partenariat, les Start -ups ou encore l'agriculture intelligente- s'inscrivent toutes dans une logique de développement.

Durant à la langue utilisée dans l'émission elle était académique a 75%, ce qui confère à l'étude une dimension spécialisée sur le plan académique.

Les objectifs de ce type de programmes économiques dans les médias algériens sont principalement de nature initiative et motivante : ils visent à sensibiliser le citoyen à l'importance du secteur économique, à lui transmettre des connaissances essentielles et à l'encourager à adopter certaines responsabilités.

Mots-clés : Traitement médiatique, développement économique médias et télévision Algérienne, chaines privées, les programmes économiques.

فهرس المحتويات

شكروتقدير

الاهداء

ملخص الدراسة

مقدمة..... أ

الجانب المنهجي

1 الإشكالية والتساؤلات.....5

2 أسباب اختيارالموضوع.....8

3أهداف الدراسة.....9

4أهميةالدراسة.....10

5 مجتمع البحث وعينةالدراسة.....11

6 نوع الدراسةومنهجها.....14

7فئات ووحدات التحليل.....17

8 مفاهيم ومصطلحات الدراسة.....23

9الدراسات السابقة.....27

10الأدب النظري للدراسة.....30

الجانب النظري

الفصل الأول: ماهية الاقتصاد

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد.....36

المبحث الثاني: الاقتصاد في الفكر الغربي.....38

المبحث الثالث: الاقتصاد في الفكر الإسلامي.....42

المبحث الرابع: علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى.....49

المبحث الخامس: مصطلحات اقتصادية (الإنتاج، الاستثمار، الدخل، الاستهلاك).....56

الفصل الثاني: الاقتصاد والتنمية في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاقتصاد في الجزائر.....61

المبحث الثاني: الصحافة الاقتصاد في الجزائر.....64

المبحث الثالث: الاقتصاد في الجزائر في ظل جائحة كورونا 2019.....71

المبحث الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية.....77

المبحث الخامس: معوقات السياسات العامة الاقتصادية وظروف مواجهتها. 85

الإطار التطبيقي

1بطاقة فنية لحصة ساعة اقتصاد.....88

2عرض التحليل الكمي و الكيفي لفئات الشكل.....89

3عرض التحليل الكمي و الكيفي لفئات المضمون.....94

4نتائج الدراسة.....108

خاتمة.....111

قائمة المصادر والمراجع.....114

الملاحق.....119

مقدمة

مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أبرز الأهداف الاستراتيجية والسياسية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها طمعا في امتلاك القوة والهيمنة الدولية ما يخول لها حق التحكم والتدخل في القرارات الدولية والمصيرية، وما يجعلها تسيطر على الشعوب، و تمنح لهم الاستقرار المادي والاكتفاء الذاتي الذي يحقق لهم مستوى معيشي يرفعهم عن التمرد والعصيان، ومع بروز الإعلام كسلطة رابعة له مقوماته وتداعياته وتأثيراته المباشرة على الوعي والعقول أصبح من الضروري إدراج الاقتصاد ضمن دائرة الإعلام ليكون هو الأخر مستهدفا للقواعد الجماهيرية ويلعب بذلك دوره في القنوات التلفزيونية في أسلوب من التفسير و التحليل و التحفيز.

ولعل الجزائر قد ركزت على هذه النقطة وسعت لإدراج الاقتصاد في القنوات التلفزيونية

ليلعب هو الأخر دوره في الإعلام كمحفز ومحلل ومفسر لكل المستجدات الاقتصادية ليضع المواطن في الصورة و يستشعره بالتحديات التي قد تواجه الجزائر في التنمية الاقتصادية

ويعرفها على السبل التي من شأنها تحرره من بعض القيود التنموية ويعزز فيه روح التنمية والإنتاج ويزرع فيه روح المقاولاتية والاستثمار ليجد نفسه ذو صدى في حركة الأسواق والأموال خاصة لمن لهم كفاءات دون إمكانيات أمثال الطلبة وذوي الحرف والخبرات وأصحاب الأفكار، ليظهر دور الإعلام كذلك في خلق رابطة بين هذه الكفاءات وبين الحكومة التي ستسخر لهم كل الإمكانيات والمستلزمات المطلوبة.

ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة لتسليط الضوء على المجال الاقتصادي بضوء إعلامي من خلال معالجة إعلامية لقضية التنمية الاقتصادية في الجزائر عبر حصة ساعة اقتصاد المعروضة على قناة الحياة TV الجزائرية.

وعليه فإن هذه الدراسة تحتوي في بدايتها على إطار منهجي، وضح المنهج المتبع وطرح الإشكالية المناسبة وكذا التساؤلات الفرعية الملائمة للدراسة، ثم أبرز الأهداف والأسباب من اختيار الموضوع. بعدها تحديد المفاهيم والمصطلحات التي لها علاقة مباشرة بالدراسة، كما تضمنت مجتمع البحث وفئات التحليل ووحدات التحليل وصولا إلى عينة الدراسة ومن ثم الدراسات السابقة.

بعدها انتقلنا الى الإطار النظري الذي يحتوي على فصلين:

ليكون الفصل الاول يشمل خمس مباحث حيث تطرقنا من خلاله الى ماهية الاقتصاد من مفهومه ونشأته في الفكر الغربي ثم الفكر الإسلامي، وعلاقة الاقتصاد بالعلوم الاخرى واهم المصطلحات المرتبطة بالمجال الاقتصادي،اما الفصل الثاني فكان هو الاخر متكون من خمس مباحث تتناول التنمية في الجزائر اين تطرقنا فيها الى واقع الاقتصاد في الجزائر ، الصحافة الاقتصادية في الجزائر ، واقع الاقصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا ، استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر ، و أخيرا معوقات السياسات العامة الاقتصادية و طرق مواجهتها

بينما في الإطار التطبيقي فقد قمنا بتصنيف الفئات التي استخرجناها من موضوع دراستنا في جداول احصائية تعبر عن التكرار والنسبة مع تحليل كمي وكيفي لكل جدول يمثل فئة ما لنضع دراستنا ضمن الدراسات الكمية والكيفية.

الجانب المنهجي

الجانب المنهجي:

1) الإشكالية والتساؤلات
2) أسباب اختيار الموضوع .
3) أهداف الدراسة.
4) أهمية الدراسة.
5) مجتمع البحث وعينة الدراسة.
6) نوع الدراسة ومنهجها.
7) فئات ووحدات التحليل.
8) الدراسات السابقة.
9) مفاهيم و مصطلحات الدراسة.
10) الأدب النظري للدراسة.

الإشكالية:

لقد صنعت معالم العالم الجديد تطورات هائلة في المجال التكنولوجي والصناعي، ما أحدث بروزا هائلا لميادين أخرى، عرفت هي الثانية إنتاجا لا يحصى، وتنمية تسير في خطوط متشعبة متفرعة، تفرز عوالم أساسها الصناعة والإبداع.

ولعل وسائل الإعلام أبرز الخطوط التي رسمتها التكنولوجيا ، والتي عمدت إلى إبراز كل خط من هذه الخطوط على شكل مجال واسع فيه من التطور والتنمية والإبداع ، ما يفرض على وسائل الإعلام معالجته بشكل يسمح بتحويله إلى دائرة تتيح المجال لكل راغب للخوض فيه ، ليكون بذلك الاقتصاد من أبرز الميادين أو لنقل من أهمها، الذي جعل الإعلام يسلط الضوء عليه بزوايا عدة من تنمية و استثمار ومشاريع اقتصادية و ترقيات عقارية و مقاولاتية، تصب على جميع فئات المجتمع باختلاف أعمارها و باختلاف مستوياتها ، ليصير الاقتصاد حوار الساعة، وفضاء للنقاشات الأكاديمية والحكومية والمؤسساتية ، يعالج فيها الخبراء والسياسيين وكذا أصحاب المشاريع والأفكار الاستثمارية، تحدياتهم وإبداعاتهم، و حركتهم في الأسواق المالية والتجارية على المستويات الوطنية والمحلية و حتى الدولي، مبرزين أدوارهم الفعالة في إنعاش البنوك الوطنية وتطوير اقتصاد البلاد وزراعين الاهمية الكبرى للميدان الاقتصادي في تطوير أي دولة، في عقول الشعب ليلتقطها الأفراد ذوي الإرادة و الهمم، يروح ساعية للتنمية و مدركة لعواقب عجز المؤشر الاقتصادي.

وقد اعتمدت الجزائر على الإعلام بشكل كبير في دراسته للمجال الاقتصادي أو تحليله أو حتى الترويج له سعيا لتحقيق التنمية التي من شأنها ستواكب العالم .

لتخصص من هذا المنبر برامج تلفزيونية وإذاعية تسعى لجعل الاقتصاد كمرتبة أولى في البلاد وغاية قصوى لدى الشعب والشباب الطموح خاصة ، بهدف إنعاش الروح الاستثمارية والابتكارية وزرع الوعي الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وهذا استنادا على فسح المجال للقنوات التلفزيونية في جعل الاقتصاد بابا للتحليل وطرح المشكلات والمعيقات التنموية، وأهم الأفكار الاستثمارية التي قد تنهض باقتصاد البلاد وتوسيع دائرته ليصير أولوية وطنية وتصير بذلك برامج الاقتصاد ونقاشاته جزءا لا يتجزأ من كل قناة خاصة كانت أو عمومية ، و عنوانا يعتلي جميع العناوين الإخبارية، وقضية أولى تحدد مصير الدولة والحكومة والشعب، زارعة الوعي لدى المواطن عن أهم المستجدات الاقتصادية للبلاد وأبرز المعيقات والعقبات التي يمكن تجاوزها في حال ثم تحفيز الشعب على الاستثمار والإنتاج وفي حال تم زرع مفاهيم الصناعة والحركات التجارية لخلق قاعدة شعبية مساهمة في القطاع الاقتصادي والميزان التجاري ، وفاعلة في الإنتاج والتصنيع .

ولعل حصة ساعة اقتصاد المقدمة على قناة الحياة TV الجزائرية من طرف الصحفية "إيمان وزير عياش" من أبرز البرامج الاقتصادية على القنوات الجزائرية الخاصة التي أضفت جهودا إلى جهود الحكومة في التنمية، لتكون بذلك هي الأخرى محرك اقتصادي لكن بطريقة إعلامية ملهمة وبأسلوب حواري متنوع ما بين التحليل والتفسير والتقصي.....

تبرز التحديات وتبرز نقاط القوة التي يجب العمل على استغلالها، ونقاط الضعف التي يجب تداركها، وتفسح مجالا أمام الراغبين للانخراط في الأسواق المالية المحلية والوطنية وحتى القارية والعالمية، وذلك من خلال التوضيحات التي تقدمها والتصريحات التي تؤكد من خلالها أن الدولة أكبر داعم للابتكار وأكبر ساعية للتنمية، مبرزة أهم التحولات الإيجابية وأهم القطاعات التي يجب العمل على استغلالها، وهذا رفقة شخصيات فاعلة في الحصة ذوي الخبرة المهنية والخبرة الأكاديمية.

ومن هنا نطرح السؤال الرئيسي التالي: كيف عالجت حصة ساعة اقتصاد قضية التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

- **تساؤلات الدراسة:**

1- ما نوع الأساليب التعبيرية المستخدمة؟

2- كيف كان الطابع اللغوي للنقاش؟

3- ما هي الوسائط البصرية التي استندت عليها الحصة لتدعيم النقاش؟

4- ما هي المدة الزمنية المخصصة لأهم القضايا المطروحة في الدراسة؟

5- ما هي أهم القضايا التي طرحتها حصة ساعة اقتصاد؟

6- من هي أبرز الشخصيات الفاعلة في حصة ساعة اقتصاد؟

7- ما هي المصادر المعتمد عليها في حصة ساعة اقتصاد؟

8- من هو الجمهور المستهدف من خلال الحصة؟

9- ما هي أهم الأهداف التي تسعى إليها الحصة من طرحها للقضايا؟

10- ما هي الأساليب الإقناعية التي اعتمدت عليها أثناء النقاش؟

- **أسباب الدراسة:**

- **الذاتية:**

1- الاهتمام بالجانب الاقتصادي.

2- الرغبة في بناء علاقة بين الاقتصاد والتخصص الإعلامي.

- **الموضوعية:**

1- التعريف بمجريات الاقتصاد الوطني ومستجدات التنمية.

2- النقص الكبير الذي تعاني منه المكتبات الإعلامية لمذكرات التخرج السابقة من البحوث الاقتصادية وتهميش هذا الجانب تماما.

3- تغطية الحصة لمواضيع تتعلق بريادة الأعمال والاستثمار ما يعكس توجهات الدولة الحديثة.

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مضامين ما تقدمه البرامج الاقتصادية التلفزيونية الجزائرية ومدى ارتباطها بالمشاهد.

- إبراز وتوضيح الاهتمام الذي يوليه الإعلام للجوانب الاقتصادية في الجزائر.

- إبراز أهمية الإعلام في إسهام الشعب ودعم الشباب وتحفيزهم للخوض في المجال الاقتصادي.

- من خلال تحليل مضمون هذه الحصص قد نكون بذلك أسهمنا في تحليل الأوضاع الاقتصادية وتقديم نظرة شاملة لما يدور في هذا المجال.

- الاستفادة من نتائج المعالجة الإعلامية للتنمية الاقتصادية وإسقاطها على الواقع الجامعي خاصة.

- أهمية الدراسة :

يعتبر الإعلام حاليا الواجهة الأولى في معالجة مختلف القضايا باختلاف واتساع مجالاتها، ما يجعله محورا مهما في كل تغير أو تصعيد على المستويات الوطنية أو الدولية والمحلية.

لذلك اخترنا أن يكون الاقتصاد مركز المعالجة الإعلامية لدراستنا نظرا للتغيرات الكبرى التي شهدتها الجزائر على المستوى الاقتصادي من حيث التنمية وبروز عدة مؤسسات ابتكارية صناعية أضفت إلى الاقتصاد الوطني تحولات كبرى من صناعة إلكترونية وسنيمائية وحتى إعلامية، باتت تدفع الحكومة إلى إسنادها ومساعدتها وفسح المجال أمامها للتنمية.

لهذا سنحاول تسليط الضوء على أهم المواضيع الاقتصادية التنموية التي عالجتها الحصص التلفزيونية الجزائرية وتبرز طرق المعالجة وانعكاساتها.

كما تأتي دراستنا كداعم للدراسات الاكاديمية الجامعية التي تهمش الجانب الاقتصادي خاصة في تخصص السمعي البصري الذي لطالما يولى اهتمامات أكبر للطوابع الاجتماعية والسياسية.

كما أنها تمنح المجال للباحثين في الخوض في هذا النوع من الدراسات بالتالي تمنحه اهتماما بالجانب الاقتصادي خاصة مع ما سنتطرق إليه من توضيحات تبرز اهتمام الدولة والشباب وأفكارهم الابداعية والاستثمارية.

- مجتمع البحث وعينة الدراسة:

- **تعريف مجتمع البحث:** مجتمع البحث هو مصطلح علمي منهجي يراد به كل ما يمكن أن تعمم عليه نتائج البحث سواء كان مجموعة أفراد أو كتب أو مباني مدرسية....

و ذلك طبقا للمجال الموضوعي لمشكلة البحث.[1]كما يقصد به جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها، كما يمثل جميع المفردات أو الأشياء التي نريد معرفة حقائق عنها و قد تكون أعداد، كما هو الحال في تحليل مضمون وسائل الإعلام، و بالنسبة لدراستنا.

ومن خلال هذه الدراسة التي تستند على المعالجة الإعلامية للتنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال برنامج "ساعة اقتصاد" المعروضة على قناة الحياة الجزائرية، ترتب علينا تحديد إطار زماني لمجتمع الدراسة والمتمثل في جميع أعداد حصة "ساعة اقتصاد" المتوفرة من شهر جويلية 2024 إلى غاية 2025.

[1] راسم محمد جمال، مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، مركز جامعة القاهرة لتعليم المفتوح، د.ط، 1994، ص 122.

2 رشيد زرواتي،تدريبات على المنهجية و البحث العلمي في العلوم الاجتماعية دار هومة للنشر و التوزيع1،الجزائر،2002،ص199.

- تعريف عينة الدراسة:

يعتبر اختيار الباحث لعينة الدراسة من الخطوات أو المراحل العامة للبحث ويقوم الباحث عادة بتحديد جمهور بحثه أو مجتمعه حسب الموضوع أو الظاهرة أو المشكلة التي يختارها، و بما ان مجتمعات الدراسة كبيرة الحجم في الغالب، فإنه لا يمكن لباحث واحد أن يقوم بدراسة الظاهرة أو الحدث في ذلك المجتمع منفردا، وإنما يلجأ لاختيار عينة الدراسة من ذلك المجتمع، بحيث تمثله تمثيلا دقيقا صادقا.

- **تعريف العينة:** تعرف بأنها تمثل مجتمع الدراسة التي تجمع من البيانات الميدانية، وهي تعتبر جزء من الكل، بمعنى أنه تأخذ من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة له لتجري عليها الدراسة، فالعينة إذا هي جزء معين أو نسبة من أفراد المجتمع الأصلي تم تعميم المجتمع الكلي عليها، ووحدات العينة قد تكون أشخاص، أو أحياء أو مدن أو شوارع أو غير ذلك[2]، وأفضل عينة يمكن تطبيقها على مجال دراستنا هي العينة القصدية.

- **العينة القصدية:** تمثل الميول المقصود الذي ينتهجه الباحث في اختيار العينة و وحداتها، و هو يلجأ إلى ذلك عندما يكون أمام مجتمع بحث غير واضح المعالم يصعب تحديده و تحديد خصائصه، و عليه فليس هناك أي معيار أو طريقة يمكن أن يتبعها الباحث في اختيار هذا النوع من العينات، فله أن يختار أفراد عينته كما يشاء بالعدد الذي يراه مناسبا لتحليل إشكالية بحثه.[1]

وعلى هذا الأساس وبعد المتابعة والبحث على البرامج التي تتناول قضايا التنمية الاقتصادية في الجزائر وقع النظر على حصة "ساعة اقتصاد" على قناة الحياة TV لتمثل عينة دراستنا .

[1] محمد مبارك الماوي، البحث العلمي، أسسه و طرق كتابته ، القاهرة،1992 ص 22.

تبرير العينة:

لقد تم الاعتماد على العينة القصدية لاختيار خمس اعداد من برنامج حصة ساعة اقتصاد نظرا لارتباطها الوثيق والمباشر بموضوع الدراسة. بحيث وقع الاختيار على اعداد تمثل الاستثمار والمقاولاتية، والزراعة والشراكة والنمو الاقتصادي ككل والتي جسدت بدورها التنمية الاقتصادية في الجزائر وابرزت القطاعات الرئيسية والركائز الأساسية التي تقف عليها الدولة في ممارسة التنمية الاقتصادية.

بحيث كانت هذه الحلقات بمواضيعها كفيلة لإبراز جوانب التنمية وكفيلة لتسليط الضوء عليها ومعالجتها اعلاميا.

- وهذا الجدول يمثل توزيع عينات الدراسة وتاريخ نشرها على اليوتيوب:

الحصة التلفزيونية	عنوان الحلقة	تاريخ البث
"**ساعة اقتصاد**"	- توطيد المؤسسات الناشئة لدعم والشباب ورفع الاقتصاد الوطني.	2024-12-04
	- الزراعة الذكية بالجزائر و ترقية الإنتاج الزراعي.	2024-12-01
	- التحولات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.	2024-07-30
	- الجزائر وجنوب إفريقيا التأسيس للشراكة الاقتصادية الكبرى.	2024-12-08
	- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.	2024-09-06

مجال الدراسة: لا يحدد البحث مجالا جغرافيا معينا وإنما يتناول معالجة إعلامية لحصة تلفزيونية "ساعة إقصاد" على قناة الحياة TV من خلال اليوتيوب على الرابط التالي:

https://elhayet.dz/

ليتسنى لنا اختيار 5 أعداد من مجموع 48 عدد متوفر بعد أن قمنا بتصفح جميع عناوين الأعداد المتوفرة لنستخلص منها 5 عناوين تحمل قضايا اقتصادية خادمة لموضوع دراستنا من الفترة الممتدة من شهر جويلية 2024 إلى غاية نهاية سنة 2024 (ديسمبر 2024).

- أنواع الدراسة ومنهجها:

- أنواع الدراسة: تتحدد أي دراسة، أو بحث علمي وفقا لطبيعة المعطيات المتوفرة لدى الباحث و المتعلقة بموضوع بحثه أولا، و كذا وفقا لطبيعة و نوع الدراسة التي تستلزم انتقاء منهج معين، و بما أن هذه الدراسة تستهدف رصد و تحليل مضمون البرامج الاستقصائية و التحليلية من النوع الاقتصادي على قناة الحياة TV الجزائرية، بالتحديد حصة "ساعة اقتصاد" حول القضايا الاقتصادية المتعلقة بتطورات و تصعيدات هذا المجال على المستوى الوطني من تنمية و تطور و تغيير بهدف مناقشة هذه الأوضاع و تحليل جوانبها و ثغراتها بالتالي إعطاء الحلول المناسبة أو البديل المناسب.

والبحوث التحليلية :كما يعرفها الدكتور "سمير حسين" هي بحوث ترتكز على وصف طبيعة وسمات و خصائص مجتمع معين آو موقف أو جماعة أو فرد معين أو ظاهرة معينة، بهدف الوصول إلى استبصارات ، بشأنها و تستخدم في المرحلة المتوسطة من مراحل نمو المعرفة العلمية في مختلف التخصصات.[1]

[1] سمير محمد حسين، "دراسات في مناهج البحث العلمي"، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1955، ص 123.
[2] محمد خليفة ادريس،ليبيا و الحياد الدولي،العربي للنشر و التوزيع،ط1 القاهرة ص93.

– **منهج الدراسة:** إن فكرة أي باحث عند الانطلاق في دراسته قد تكون متوجهة نحو النتائج التي سيصل إليها، إلى أن هذه النتائج لا تتحقق إلا بوجود أسلوب منهجي مدروس يحدد الدراسة ويؤطرها ويمنحها صفة البحث العلمي وعليه فإن المنهج في تعريفه اللغوي والاصطلاحي يتجسد فيما يلي:

– **المنهج لغة:** الطريق أو المسلك، و أصل الكلمة نهج و مناهج بمعنى الطريق الواضح. [2]

– **اصطلاحا:** يعرفه الدكتور "**عامر مصباح**" على أنه مجموعة من الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يسلكها الباحث في مناقشة أو معالجة ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو إعلامية معينة، فن تنظيم الأفكار سواء للكشف عن حقيقة غير معلومة أو إثبات حقيقة معلومة.

ونظرا لطبيعة هذه الدراسة التي قمنا بإجرائها والتي تندرج ضمن البحوث التحليلية، فإن اعتمدنا على منهج يسمح لنا بالإجابة على السؤال من خلال تحليل الأفكار والقضايا التي تتضمنها حصة "ساعة اقتصاد" وعليه فإن منهج "تحليل المضمون" هو المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسات والذي تعددت التعاريف عليه لتقوم باختصاره على النحو التالي:

– **مفهوم تحليل المضمون:**

يعرفه **بيرنارد بيرنسون Berenson Bernard** :كأبرز تعريف على أنه أحد الأساليب البحثية المستخدمة في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيا و كميا.[1]

[1] فتحي حسين عامر، الرأي العام الإلكتروني، دار النشر الجامعية، القاهرة، 2012، ص 110.

و من ناحية أخرى عرفه الباحث هولتى بأنه تقنية استنتاجية بتحديدها بطريقة منتظمة و بشكل موضوعي لتتمكن من تحديد خصائص رسائل معينة.[1]

إذ تعد أداة تحليل المضمون أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية، بهدف التوصل إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة مطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل.[3]

- **تحديد فئات التحليل:** تعتبر فئات التحليل بمثابة العناصر الرئيسية أو الثانوية التي يتم فيهاو من خلالها تمتيم المحتوى إلى منظومة من الأفكار التي لها علاقة مباشرة بإشكالية البحث والتي نتجنب من خلالها كذلك باقي الأفكار التي لا تخدم موضوع الدراسة،و من هنا نختصر القول لنقول انه لا توجد فئات نمطية ثابتة و صالحة لكل انواع البحث،انما يتوقف اختيارها على مقتضيات الدراسة و حاجاتها .[2]

- **فئات الشكل** : هي الفئات التي تجيب على سؤال (كيف قيل؟)

تنقسم فئات الشكل إلى فئات نوعية تساعد الباحثين و الطلبة من الناحية العملية على عملية تحليل المضمون و هذه الفئات الفرعية تتمثل في شكل المادة الاتصالية من لغة و ترتيب و وسائط[3] ،وقد تمحور الفئات الشكلية لدراستنا فيما يلي:

1- فئات الأساليب التعبيرية : وهي الأساليب التعبيرية و النقاشية التي تم الاعتماد عليها في الحصة وتتمثل في:

- الأسلوب الإخباري.
- الأسلوب التحليلي التفسيري.

[1] محمد خليفة إدريس، ليبيا والحياد الدولي، العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، ص 93.

[3] يوسف تمار تحليل المحتوى للباحثين،الطلبةالجامعيين،كوم للدراسات،النشرو التوزيع،ط1،الجزائر،2007،ص261.

[1]رشدي احمد طعيمة،تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية دار الفكر العربي القاهرة،2004،ص243.

[2]

[3] عامر مصباح، منهجية البحث في علوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 105.

- الأسلوب الاقتراحي البناء.
- الأسلوب الاستقصائي.
- الأسلوب البيوغرافي.

2- فئة اللغة المستخدمة: وهي التنوع اللفظي من حيث الممارسة اللغوية وتمثلت في:

- اللغة العربية الفصحى.
- العامية.
- الهجنية.

3- فئة الوسائط الداعمة للحصة: وهي الوسائط التصويرية التي تدعم الحصة وقد كانت كالاتي:

- الحوار مدعوم بفيديو.
- الحوار غير مدعوم بفيديو.

4- فئة الزمن: وهي المدة الزمنية المخصصة للمعالجة الإعلامية محل الدراسة وقد تم تقسيمها حسب التناول الزمني للضيوف والصحفية بالدقائق.

- تصريحات الضيوف.
- مداخلات الصحفية.
- اتصال هاتفي عبر السكايب.
- فواصل إعلامية.

II- فئات المضمون : وهي الفئات التي تجيب على سؤال (ماذا قيل؟)

تعتبر فئات المحتوى بمثابة أجزاء أصغر تجتمع فيها وحدة الصفات أو الخصائص أو الأوزان، و تعتبر بعد ذلك جيوبا أو أماكن يضع فيها الباحث كل ما يقابله من وحدات تجتمع فيها هذه الصفات و الخصائص و الأوزان.[1]

وقد تحددت فئات المضمون في دراستنا على النحو التالي:

1- فئة القضايا المعالجة: وقد قمنا بتصنيفها كما يلي:

- الاستثمار وزيادة الأعمال.
- الاقتصاد الزراعي.
- النمو الاقتصادي.

2- فئة العناوين : وهي العناوين الرئيسية التي تشكل القضايا الاقتصادية من مواضيع:

- توطين المؤسسات الناشئة لدعم الشباب.
- الزراعة الذكية في الجزائر وترقية الإنتاج الفلاحي.
- التحولات الاقتصادية الكبرى في الاقتصاد الجزائري.
- الجزائر وجنوب إفريقيا التأسيس لشركة الاقتصادية كبرى.
- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

3- فئات الشخصيات الفاعلة: وهي فئة لأبرز الضيوف الذين تمت استضافتهم في حصة "ساعة اقتصاد" ليكونوا منبع النقاش والفعالية.

- شخصيات إدارية رسمية.
- خبراء اقتصاديين.
- رجال أعمال.

[1] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دار ومكتبة الهلال، لبنان، 2008، ص 113.

- شخصيات أكاديمية.

4- فئات المصادر: وهي مختلف المصادر والمراجع المعلوماتية التي تغذي المضمون وتثريه وكانت على النحو التالي:

- مصادر رسمية إدارية.
- مصادر أكاديمية.
- مصادر حكومية.
- مصادر أرشيفية.

5- فئة الجمهور المستهدف: وهي الجهات المعنية والمستهدفة لإيصال الرسالة لهم:

- المستثمرين.
- الشباب.
- صناع القرار.
- الفلاحين.
- عامة الشعب.
- الجامعيين.

6- فئة الأهداف: وهي الغاية والمراد من إيصاله وبلوغه من البرنامج والتي تضم الأهداف التالية:

- أهداف توعوية.
- أهداف تنموية.
- أهداف اجتماعية واقتصادية.
- أهداف سياسية واتصالية.

7- فئات أساليب الإقناع: وهي الأساليب اللفظية والاستمالات التي يوظفها مرسل الرسالة لتأكيد أقواله أو تحقيق قيمة أو التأثير على المشاهد، لتكون على النحو التالي:

- أساليب عقلية.
- أساليب عاطفية.
- أساليب تخويفية.
-

III- وحدات التحليل : و هي وحدات المحتوى القابلة للتسجيل و العد و القياس بطرق سهلة. إذ تساعد الباحث على تفسير نتائج الكمية من خلال تكرارها أو وجودها أو عدمها، و تعتبر الكلمة أصغر الوحدات ثم الفكرة و يليها الموضوع، بحيث يقوم الباحث بتقسيمها وفقا لأغراض بحثه[1] و قد اعتمدنا في دراستنا على الوحدات التالية:

1- وحدة الفكرة: إن الفكرة أشمل من الكلمة و تعتبر ثاني وحدة من حيث حجمها و طرحها فهي لا حدود لها إلا إذا كانت ذات معنى واضح، بحيث قد تتمثل في عبارة أو جملة، و من الممكن أن تكون مطروحة على طول الفترة أو الحلقة، و ربما يكون لدى المحتوى ككل عبارة عن كل فكرة واحدة لأجل هذا وجب التركيز في اختيارها و الحرص على تحديدها بدقة.[2]

[1] بن حجوجة أمينة و أمينة عبد الله معيود، "المعالجة الإعلامية لقصية اختطاف الأطفال في الجزائر، في الصحافة المكتوبة الخاصة، دراسة تحليلية لجريدة النهار الجديدة اليومية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية العلوم الاجتماعية و علوم الإعلام و الاتصال، تخصص وسائل الإعلام و المجتمع، 2015- 2016، ص15.

[2] يسرى قادي ومريم فرج، المعالجة الإعلامية، لقضية الصحراء الغربية في البرامج التلفزيونية الجزائرية للقنوات الأرضية، النهار، الجزائر نيوز، دراسة وصفية تحليلية، مذكرة ضمن متطلبات، شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإنسانية، شعبة علوم الإعلام والاتصال، تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، 2017-2018، ص 38.

2- وحدة الزمن: و تستعمل هذه الوحدة لدراسة شكل المادة المعروضة، أين يقيس الباحث المدة الزمنية التي يستغرقها المحتوى في طريقة عرضه، و يكون ذلك بالثانية أو الدقيقة، حسب الدراسة.[1]

وفي هذه الدراسة اعتمدنا على وحدة الفكرة ووحدة الزمن كوحدتين للقياس والتسجيل، لتتجلى وحدة الفكرة في استعمالنا لها في فئات المضمون خاصة، أين كانت الفكرة هي الركيزة الأساسية في حساب التكرارات والوصول إلى النسبة المئوية ليكون اعتمادنا عليها كأداة تسجيل يمكن ترميزها داخل النص او الخطاب.

اماوحدة الزمن فكانت وحدة القياس التي اعتمدنا عليها في فئات الشكل المتمثلة في فئة اللغة وفئة الوسائط الداعمة وفئة الزمن الخطابي للفاعلين في الحصة ليكون ذلك بالدقيقة اين استخرجنا كل المدة الزمنية المخصصة لكل لغة مستعملة في فئة اللغة و المدة المخصصة للوسائط الداعمة في الحصة و المدة الزمنية التي استغرقها الضيوف في حديثهم و الصحفية في تدخلاتها.

[1] كريمة الداوي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، الهوية المعرفية من خلال برامج الواقع، دراسة تحليلية لعينة من حلقات برنامج Arab sgot tolant بمواسمه التخصص، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال.

- **مفاهيم ومصطلحات:**

- **المعالجة:**

- **لغة** :عالج الشيء ، معالجة أي داواه وخلصه من الملة .[1]

- **اصطلاحا:** يرتبط مصطلح "المعالجة"، بمعالجة المشاكل ومعالجة القضايا ويقصد بهذا استخدام الإشارة إلى أي فعل مخطط تقوم به تحسبا لمضاعفات مشكلة كانت قائمة وذلك بغرض الإعاقة الجزئية أو الكاملة للمشكلة أو له أو لمضاعفاتها أو تأثيرها القوي.[2]

2- الإعلام:

- **لغة:** الإعلام لغة هو مصدر من الفعل الرباعي **(**يعلم أو أعلم**)** أي أخبره و يخبره أو قام بالتعريف أو الاخبار لشيء إلى غيره و هو إبلاغ الناس الأخبار و الأحداث الجديدة.[3]

- اصطلاحا: هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم و ميولاتهم.[2]

3- المعالجة الإعلامية: هي محاولة معرفة خصائص تناول الإعلام لظاهرة أو قضية ما، وهي تقل المعلومات من مصادر عدة بدقة وسرعة وبالطريقة التي تخدم الحقيقة وتجعل من الصواب يبرز ببطء وذلك من وجهة نظر الصحفية أو المؤسسة التي تتبعها.[3]

---

[1] مجمع اللغة العربية "معجم الوسيط"، مكتبة الشروق الوطنية، ط1، مصر، 2004، ص 620.

[2] مياد مختارية وسام، المعالجة الإعلامية لصور الجثث والقتلى، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، تخصص سمعي بصري، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015-2016، ص 10.

[3] كمال حامد المصري، بناء مفاهيم الإعلام، ضمن: بناء المفاهيم الأصلية للأمة، تنسيق عبد الرحمان النقيب، ج2، دار الكتب والوثائق القومية، 2018، ص 35.

- **التعريف الإجرائي للمعالجة الإعلامية:**

هي إعطاء المعلومات حول العمل الاستقصائي الذي يقوم به برنامج "حصة اقتصاد" في معالجته لقضايا التنمية الاقتصادية في الجزائر التدخل المعتمد للحصة التلفزيونية في تحليل القضايا وفق آليات وتقنيات مناسبة تتلاءم مع أهداف الحصة.

4- الاقتصاد:

- **لغة:** هو التوسط بين الإسراف والتقتير.

- **اصطلاحا:** لقد تعددت واختلفت التعاريف التي أعطيت لمفهم على الاقتصاد تبعا لاختلاف التوجهات العلمية والانتماءات الإيديولوجية وعليه فقد عرفه آدم سميث بأنه العلم الذي يهتم بكيفية إغناء الأمة، حيث يركز في تعريفه لعلم الاقتصاد على الطريقة التي تمكن الأمة من تعظيم الثروة من خلال البحث عن الموارد والحفاظ عليها وتوزيعها بالطريقة المثلى على مختلف الاستخدامات.

و حسب جون ستيوارت ميل : يرى أن المشكلة تتمثل في إنتاج وتوزيع الوسائل فيقول أن علم الاقتصاد يهتم بتلك القوانين المتعلقة بإنتاج وتوزيع الوسائل المستخدمة في إشباع حاجات ورغبات الأفراد اللازمة لعيشهم ، أي أنه يدرس القوانين التي تحكم عمل الإنسان في سبيل إنتاج الثروة وكيفة توزيعها على مختلف استخداماتها المتنوعة .[1]

5- التنمية:

- **لغة:** هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان أخر.

- **اصطلاحا:** هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية و الوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة لتدخل في توجيه حجم و نوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع

[1] السيد محمد أحمد السيرتي ، أسس على الاقتصاد، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص 18.

مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى[1]، وهي تنميه طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع أو إنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول به إلى مستوى معين من المعيشة .

6- التنمية الاقتصادية: تعرف بأنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة الإنتاج أفضل، و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل و بصفة عامة تعرف بأنها العملية التي من خلالها يتم الانتقال من التخلف إلى التطور وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية.

- **التعريف الإجرائي للتنمية الاقتصادية:** هي جملة التغيرات والتصعيدات البارزة على الساحة الوطنية خلال فترة الدراسة في الميدان الاقتصادي .

7- التلفزيون:

- **لغة:** كلمة يونانية معربة تلفاز وتدل من خلال الترجمة بالرؤية عن بعد.

- **اصطلاحا:** هو جهاز لنقل الصور المتحركة و عرضها كما ينقل الراديو الأصوات ويتكون من جهاز التقاط كالآلة السنيمائية يصور المشاهد المراد تصويرها ثم ينقلها إلى المواد بطريقة لا سلكية فتلتقط أجهزة الاستقبال فتنعكس هذه الصورة على لوح الزجاج .

8- البرامج التلفزيونية الحوارية: هي برامج تقوم على قدرة الكلمات والأفكار المثارة على جذب المشاهد بالصورة التلفزيونية.

حيث صارت البرامج الحوارية منذ أكثر القوالب و الأشكال انتشارا في التلفزيون خاصة مع تعدد القنوات الفضائية و انتشار التخصص.[2]

[1] مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية والاتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008، ص 129.

[2] أديب خضور، الإعلام المتخصص، المكتبة الإعلامية، الطبعة الثانية، سوريا، 2005، ص 91.

وهو شكل فني تلفزيوني يشغل مساحة زمنية ومكانية محددة باسم ثابت وتقديم في مواعيد محددة يومية أو أسبوعية. [1]

9- حصة اقتصادية:

هي بالأساس حصة خاصة تعني بالمواضيع والاهتمامات ذات الشأن الاقتصادي، و الحصص الخاصة هي البرامج التي تركز على مواضيع محددة في مجال معين، سياسي اقتصادي ، ثقافي....ما يعني أن الحصص هو التفضيل في حدث أو موضوع بما يأخذ صلب اختصاصها.[2]

- الدراسات السابقة:

1- دراسة حبيب بوفضة : 2021/2020 :

هي دراسة تحليلية من جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، شعبة علوم الإعلام و الاتصال مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه طور3 بعنوان: "**المعالجة الإعلامية للوضع الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية لمضمون حصة "الحوار الاقتصادي**" في التلفزيون الجزائري، معتمدة على منهج تحليل المضمون و بغرض الدراسة الإعلامية للوضع الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2014 إلى 2019و التي تميزت بوضع اقتصادي حرج بعد التراجع الكبير لأسعار النفط، و هذا من خلال ما تقدمه حصة "الحوار الاقتصادي" من مقاربات و إحصائيات و تصعيدات في المجال الاقتصادي

2- دراسة سهام سلمى عبد الله السيد (2021):

هي دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام قسم الصحافة والإعلام، جامعة الشرق الأوسط كانون الثاني 2021 عن "دور التلفزيون الأردني

[1] كرم شلبي، الإنتاج التلفزيوني، وموضع الإخراج، دار مكتبة الهلال، ط1، بيروت، 2008، ص 471.

[2] محمود فهمي، الصوت والصورة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 203.

في معالجة قضايا الاقتصاد الوطني من وجهة نظر رجال الأعمال الأردنيين"، و هي دراسة ميدانية مسحية تنتمي إلى الدراسات الوصفية التحليلية، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من رجال الأعمال الأردنيين في الأردن البالغ عددهم 4831 رجل عمل أِردني لتعتمد الدراسة على عينة عمدية حيث تم توزيع 360 استبانة مشيرة في نتائجها إلى الإشاعات التي حققتها برامج الاقتصاد في التلفزيون الأردني لدى رجال الأعمال الاردنيين ومدى تأثيرها على أفكارهم وحاجاتهم الاقتصادية كمستثمرين و مقاولين.

3- دراسة لسميرة كتفي ، نصر الدين غراف (2020):

هي دراسة تحليلية وصفية من جامعة الجزائر سطيف 2، تم إجراءها 09-06-2020 موجهة إلى مجلة الآداب، و العلوم الاجتماعية بعنوان: "**المعالجة الإعلامية للمواضيع الاقتصادية عبر التلفزيون- دراسة تحليلية للشبكة البرامجية لقناة الجزائرية الثالثة**"، أين تهدف إلى تحليل أهم المواضيع الاقتصادية التي تطرحها القناة الثالثة الجزائرية و تحاول معالجتها و ما هي الأساليب و الأطر التي تقف عليها في مناقشة القضايا الاقتصادية، و ذلك من خلال تحليل المحتويات و المضامين التي تندرج ضمن هذه البرامج الاقتصادية.

4- دراسة سمية بن عمر وكريمة عرامة 2021:

دراسة تحليلية من كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، بجامعة باجي مختار عنابة، موجهة إلى مجلة الأحياء في 2021/12/07 بعنوان "**المعالجة الإعلامية لقضايا التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال جائحة كوفيد 19**"، إذ تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية معالجة الإعلام التلفزيوني الجزائري لقضايا التنمية الاقتصادية في ظل جائحة كورونا، من خلال تحليل مضمون البرنامج التلفزيوني الأسبوعي "محاور و اتجاهات" بالقناة الجزائرية الثالثة، أين توصلت هذه إلى إبراز الدور الهام الذي تؤديه القنوات التلفزيونية و الحصص التلفزيونية في معالجة القضايا التنموية.

- التعليق على الدراسات السابقة ومدى ارتباطها بدراستنا:

من خلال ما قدمناه من دراسات سابقة، يتضح لنا أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين الإعلام و الاقتصاد، إذا بينت لنا كيف أن للإعلام دور بارز في معالجة مختلف القضايا الاقتصادية من تنمية و معيقات و فساد، و كيف ان للبرامج و الحصص التلفزيونية الاقتصادية أثر كبير في توجيه الاقتصاد و توضيح أبرز قضاياه، من خلال تبسيطها و تقريبها للشعب و جعلها مجالا قريبا إلى أذهان عدد كبير من شرائح المجتمع، لتشكل بذلك الحصص التلفزيونية مرجعا هاما للتنمية و الاستثمار، إذ تعمل على توضيح الصور للمشاهد و إعطاءه البيانات و المقاربات المتعلقة بتصعيدات اقتصاد الدولة من طرف خبراء في المجال.

- <u>حدود الاستفادة من الدراسات السابقة</u>:

- تقديم نظرة مسبقة ومشابهة لموضوع دراستا ما يسهل علينا الانطلاقات البحثية.
- وضع تصور *عام* للدراسة واستخلاص أهم الاتجاهات والأبعاد التي يركز عليها المجال الاقتصادي.
- تكريس نفس الخطوات المنهجية بالتقريب .

الأدب النظري للدراسة :

النظرية المستخدمة في الدراسة:

نظرية التأطير الاعلاميframing theory :

تمت دراسة برنامج "ساعة اقتصاد" استنادا إلى نظرية التأطير الإعلامي، وهو برنامج حواري يتناول قضايا اقتصادية متنوعة، بحيث تعد نظرية تحليل الاطر الإعلامية منهجا مناسبا لفهم كيفية تقديم القضايا وتحليلها وتصويرها للجمهور عبر وسائل الإعلام. بغض النظر عن طبيعة المحتوى المعني به، تعتبر هذه النظرية أحد الأسس النظرية الرئيسية لهذه

الدراسة حيث تمكن الباحثين من قياس الجوانب الغير المباشرة لتغطية الأخبار للقضايا المثارة خلال فترة زمنية محددة.

تركز البحوث ذات التأثير عادة على أشكال التعبير الإخباري، و تعكس الدراسات المتعلقة بعمليات التأطير دون الأطر في بناء المعنى في البيئة الاجتماعية، حيث يتم بناء أطر الإعلام من قبل الناشرين و المستهلكين، و قد لوحظ بشكل خاص أن مفهوم التأطير قد تم تعريفه و توظيفه في مجال الاتصال السياسي وفقا للرؤية الهيكلية الاجتماعية، يعتقد أن التقديم و التأطير لهما تأثيرات قوية على المواقف، و لكن يعتقد بشكل كبير أن هذه التأثيرات تعتمد على المعرفة و المعتقدات و السمات السابقة التي تمتلكها الجماهير، بالإضافة إلى كيفية استيعابهم للرسائل المقدمة.

يمكن تعريف نظرية التأطير الإعلامي على أنها عملية اختزال الأحداث و الوقائع و تقديمها للمشاهدين ضمن سياقات وإطارات محددة تحمل معاني و أفكار معينة، و يساعد هذا التقديم المؤطر الجمهور على فهم و تفسير تلك الأحداث المعقدة بشكل أفضل، كما تشير الأبحاث إلى أن الأطر الإعلامية قد تؤثر على توجيهات و أراء الجمهور.

نظرية التأطير الإعلامي هي نظرية تتعلق بدور وتأثير وسائل الإعلام في تشكيل وتوجيه الرأي وفهم القضايا وتقوم هذه النظرية على افتراض ان الوسائل الاعلامية تقوم بتحديد الإطار الذهني الذي يستخدم لتفسير الأحداث والمعلومات التي تعرضها، وبهذا تؤثر بالطريقة التي يفكر بها الجمهور ويتصرف على أساسها، إذ أن وسائل الإعلام لا تلعب فقط دور الفاعل في تشكيل طريقة تفكيرنا والحديث عن القضايا بل هي أيضا المسرح الذي يحتضن مختلف الأطراف التي تتناسب حول كيفية تقديم هذه القضايا للجمهور.

تم تطوير نظرية التأطير الإعلامي بواسطة إرفنج جوفمان و بارنوميو رابستر Evring goffman, Bartosz Ryscinعام 1974، أين عملا على فهم كيفية تأثير الإعلام على

التفكير الجماعي، و الاستجابة للأحداث، و كيفية اختيار و تحرير المعلومات من قبل وسائل الإعلام للتحقيق أهدافها الخاصة .

-فروض النظرية: تم وضع فروض نظرية التأطير من قبل إرفنج جوفمان والتي تشمل ما يلي :

-تفترض النظرية أن طريقة عرض وتقديم المعلومات بواسطة وسائل الإعلام تؤثر في استجابات الجمهور تجاه محتوى النصوص الإعلامية .

-تفترض أن الأحداث ليس لها معنى محدد في ذاتها لكنها تكتسب هذا المعنى من خلال وضعها في إطار محدد، بالإضافة إلى افتراضها أن رسائل الوسائط الموضوعة في إطار واحد تؤثر على المتلقي بشكل مختلف عندما يتم وضعها في إطار مختلف ويتم التقاطها بشكل أفضل من خلال هذه النظرية وتسلط الضوء على الدور الهام لوسائل الإعلام في فهم وتفسير الأحداث والمشكلات، لذلك يجب على الصحفيين والمحررين توخي الحذر عند اختيار الإطارات وعرض المعلومات لتسليط الضوء على الجوانب المهمة.

-بحسب (جوفمان): يعتبر التأطير عملية تحديد الجوانب المهمة و الملائمة من الواقع و تنظيمها في سياقات مفهومة لتوجيه فهمنا و تفسيره للأحداث و الظواهر، و يؤثر تنظيم وسائل الإعلام في التأطير على فهم ردود فعل للجمهور حيث يتم تسليط الضوء على بعض الجوانب، و تجاهل أو استبعاد جوانب أخرى في الرسائل الإعلامية مما يمكن للتأطير أن يكون له تأثير قوي على كيفية استيعاب الجمهور للمعلومات و تفسيرها، حيث يتم توجيه الانتباه و التفكير باتجاهات معينة من خلال تنظيم الإطارات المقدمة و يستخدم التأطير في مجالات مختلفة مثل الإعلام و السياسة و الثقافة للتأثير على اتجاهات الجمهور و تصوراتهم.

-نظرية الأطر الإعلامية هي نظرية مرتبطة بكيفية تغطية ومعالجة وسائل الإعلام للأحداث والأخبار، هناك أنواع متعددة للأطر الإعلامية تصنف بناءا على الأحداث والمواضيع المتعلقة من أكثرها:

*الإطار المحدد بقضية: أين يرتكز الإطار على تقديم عناصر القضية وتداعياتها وتسليط الضوء على القضية بشكل تفصيلي .

*الإطار العام: تطلع إلى تقديم تفسيرات عامة للوقائع يربط الأحداث بمعايير اجتماعية، سياسية....

*إطار الاستراتيجية: ترتكز خاصة على قضايا الأمن العسكري والقومي وتسلط الضوء على تقييم التأثيرات المحتملة.

*الإطار الاجتماعي: يركز على التأثيرات الاجتماعية للحدث أو الموضوع.

*الإطار السياسي: تحليل الأحداث والمواضع من منظور سياسي.

*إطار اقتصادي: يركز على العوامل الاقتصادية المرتبطة بالحدث أو القضية.

*إطار البيئي: تأثيرات الحدث على البيئة أو الطبيعة .

-تطبيق النظرية على الدراسة الحالية :

يسهم تحليل مضمون برنامج "ساعة اقتصاد" كنموذج للبرامج الحوارية الاقتصادية الجزائرية على تعزيز وتحفيز الشعب على الإسهامات الاقتصادية الوطنية، ونشر الوعي الاقتصادي، إذ تستعمل نظرية الأطر في هذه الدراسة لفهم كيف تؤثر وتعالج البرامج التلفزيونية الاقتصادية في تفسير الأحداث والقضايا والتصعيدات الاقتصادية.

وتوضح الإطار الذي تقدم فيه المعلومات ومناقشتها وكيف يتم إيصاله إلى الجمهور المشاهد.

الجانب النظري

الفصل الأول:ماهية الإقتصاد

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد.

المبحث الثاني: الاقتصاد في الفكر الغربي.

المبحث الثالث: الاقتصاد في الفكر الإسلامي.

المبحث الرابع: علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

المبحث الخامس: مصطلحات الاقتصاد (الإنتاج، الاستثمار، الدخل، الاستهلاك)

المبحث 1: مفهوم الاقتصاد:

لقد تعددت واختلفت التعاريف التي أعطيت لمفهوم علم الاقتصاد، تبعا لاختلاف التوجهات العلمية والانتماءات الإيديولوجية والمذهبية للمفكرين الاقتصاديين الذين تعرضوا له، إضافة إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والسمات والتطورات الثقافية والعلمية والتكنولوجية السائدة في كل مرحلة تاريخية، ولهذا فإن المتبع لتطور مفهوم علم الاقتصاد يصطدم حقيقة بذلك التنوع والثراء المذهل في تعريف هذا العلم ، وكيف كانت تفسيراته وماهيته تختلف اختلافات جذرية من مرحلة إلى أخرى، وإن كانوا أجمعوا كلهم على أنه العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية و من خلال هذا العنصر سنقدم أهم التعاريف ونبين كيف كانت الاختلافات المتباينة في تعريف علم الاقتصاد .

– **حسب آدم سميث** :هو العلم الذي يهتم بكيفية إغناء الأمة أي كيف تغتنم الأمة، حيث يركز آدم سميث في تعريفه لعلم الاقتصاد على الطريقة التي تمكن الأمة من تعظيم الثروة، من خلال البحث عن الموارد والحفاظ عليها وتوزيعها بالطريقة المثلى على مختلف الاستخدامات.

– **جون ستيوارت ميل** :يرى أن المشكلة تتمثل في إنتاج وتوزيع الوسائل، يقول ان على الاقتصاد يهتم بتلك القوانين المتعلقة بإنتاج وتوزيع الوسائل المستخدمة في إشباع حاجات ورغبات الأفراد اللازمة لمعيشتهم، أي أنه يدرس القوانين التي تحكم عمل الإنسان في سبيل إنتاج الثروة، وكيفية توزيعها على مختلف استخداماتها المختلفة.

–**ربومبار**: يقول أن علم الاقتصاد هو علم يدرس تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه الموارد، وهو علم يبين السبل التي يتبعها الأفراد والمجتمعات لمواجهة الحاجات العديدة، والتي لا حصر لها باستعمالهم وسائل محدودة.

– **ميلتون فريدمان** : عرف علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية[1] ، وعليه فإن جميع المسائل والقضايا الاقتصادية تعتبر

[1] السيد محمد أحمد السيرتي، أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، 2014، ص 18.

من صميم اهتمامات علم الاقتصاد، الذي يبحث في ماهية وأسباب المشكلة الاقتصادية على مختلف مستوياتها، وكيفية معالجتها .

– **بول ساموبلسون** : يهتم علم الاقتصاد بدراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع واستخدام الموارد في انتاج مختلف البضائع عبر الزمن، ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمستقبلي وبين مختلف الأفراد و الجماعات في المجتمع.[1]

– علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يختص بدراسة كيفية توظيف الموارد لاقتصادية أو عناصر العمل، رأس المال الموارد الطبيعية لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة .[2]

[1] متوكل بن عباس محمد مهلهل،مبادئ الاقتصاد،مدخل عام،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية 2009،ص20.
[2] بسام حجاز،علم الاقتصاد و التحليل الاقتصادي،دار المنهل اللبناني،بيوت،2010،ص5.

المبحث 2: الاقتصاد في الفكر الغربي:

كانت الأفكار الاقتصادية موجودة ولكن لا ترقى إلى مستوى العلم، حيث تتخذ أحيانا شكل بحب أو عبارات عارضة يطلقها أديب أو فيلسوف من بينها :قوانين تحريم الربا ومشروعية الفائدة، التنظيمات المتعلقة بالميراث والملكية الخاصة، نتطرق في هذا المبحث للأفكار الاقتصادية في الحضارة اليونانية[1] وفي الحضارة الرومانية.

- الفكر الاقتصادي في العمارة اليونانية :

كانت السياسة الشغل الشاغل لقادة الفكر في الحضارة اليونانية أو الإغريقية، تميز الفكر آنذاك بتركيز الفلاسفة على الموضوعات السياسية، الأخلاقية أو الدينية بالنسبة لهم ، ما الاقتصاد إلا دراسة تابعة لبعض هذه المواضيع مثل : أفضل أنظمة الحكم، أو خير أنواع الدول التي يجب إقامتها ، اعتمدت هذه الحضارة على الرق و لذلك ارتبط العمل والإنتاج بالعبودية لذلك تولد لدى اليونان (الرومان من بعدهم) شعور بالاحتقار مسائل الاقتصادية من أهم المفكرين في تلك الحضارة أفلاطون وأرسطو.

بالنسبة لأفلاطون، فعند دراسته للمدينة المثالية (أو المدينة الفاضلة) كان ينادي بنوع من تقسيم العمل حيث يتخصص كل فرد في مهنة واحدة حسب ميوله ومواهبه الطبيعية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسينه.

يقسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات (منتجين مهمتهم إشباع حاجات المدينة المثالية، جنود مهمتهم الدفاع عنها، وحكام يتولون إدارة دقة الحكم)، يقترح أفلاطون أن تكون الملكية الخاصة لهؤلاء الحكام محدودة.

اختلف أرسطو عن أفلاطون في حرية تملك الأموال إذ فضل نظام الملكية الخاصة ولكنه كان يرى أنه يجب إدخال اعتبارات الأخلاق، بحث أرسطو أيضا موضوع الرق حيث أن المواطنين اليونانيين في وقته كانوا يحتقرون العمل ويستخدمون العبيد للقيام به ، أقر أرسطو نظام الرق

[1] سيعود طالب السنة الاولى لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي في مقياس مستقل بالسداسي الثاني لاهمية معرفة تاريخ هذا العلم.

مدافعا عليه استنادا إلى الاختلاف في مواهب الأمم، كان يرى أن هناك رق طبيعي (هناك أمم يتمتع أفرادها بمزايا و مواهب تؤهلهم ليكونوا صالحين وأسياد أو أمم لا يصلح أفرادها إلا أن يكونوا خاضعين لغيرهم)، ورق غير طبيعي (وهو ما يحدث لما تنهزم أمة من الأم التي خلقت لتسود في حرب من الحروب ويصبح أهلها عبيد المنتصرين) كذلك فرق أرسطو بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلع وتطرق لمسألة نشأة النقود وظائفها كما ناقش مسائل الربا و الاحتكار.[1]

- الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية:

لم يكن للرومان نفس الميل الفلسفي للإغريق (كان سيشرون مثلا يفضل الزراعة كنشاط اقتصادي على باقي المهن والحرف، كما حارب الفائدة وشبهها بجريمة القتل)، تفوق الرومان في التفكير القانوني وأثرو في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال التنظيمات القانونية التي أقروها.

من الأفكار الاقتصادية الرومانية ما يعرف بالقانون الطبيعي القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية، فالقانون الروماني هو الذي أعطى الملكية الخاصة هويتها وأعطى لحائزها الحق التمتع بما يملكه وحق التعاقد مع الغير.[2]

- الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى:

تميزت العصور الوسطى في أوروبا بسيادة النظام الإقطاعي، والذي تميز بما يلي:

-**هرمية السلطة:** تقسيم الأرض إلى أقاليم أو إقطاعيات يحكمها نبلاء عندهم ولاء للإمبراطور إذ يقدمون له يد المساعدة في حالة حرب مثلا لكنهم يقتطعون الضرائب لصالحهم.

- **نظام رقيق الأرض:** وهم لأقنان، يعملون على الأرض وينتقلون معها إذا انتقلت ملكيتها لسيد آخر ولا يتمتعون بكامل حريتهم الشخصية.

[1] علي أحمد صالح، 2016، المدخل للعلوم الاقتصادية، دار بلقيس، الجزائر، ص ص 33-42.

2 حنان شطيبي،مطبوعة في مقياس مدخل الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة 3 ،2017الى2018 ص 24.

– **الزراعة:** وهي النشاط الاقتصادي الرئيسي، يعطى حق استعمال الأرض وشغلها لمن يقومون بالعمل في الإنتاج الزراعي، أما حق ملكية أرض فهو للأسياد، دون أن يكون لأي منهم حقا مطلقا على أرض وإنما يكون لكل منهم حق على ناتج الأرض[1].

– **الاكتفاء الذاتي لكل إقطاعية** :لا يوجد تبادل (اقتصاد مغلق) ، المبادلات عينية والاقتصاد شبيه طبيعي .

– وجود بعض الحرف المنزلية.

بالنسبة للفكر الاقتصادي في العصور الوسطى بأوروبا، فقد كانت هناك هيمنة فكرية للكنيسة نتيجة لاحتكارها للتعليم، أسس القساوسة الذين أطلق عليهم اسم المدرسيين أوائل الجامعات الغربية مثل جامعة بولونيا بإيطاليا سنة1088 ، وجامعة أكسفورد ببريطانيا سنة 1096 كانت هذه الجامعات تقوم أساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين، ولقدر الفكر الاقتصادي حتى القرن الرابع عشر على فكرتين أساسيتين هما الثمن العادل والفائدة.

من أبرز من يمثل ذلك الفكر القديس توماس الأكويني الذي تأثر بكل من أفكار أرسطو بتعاليم الدين المسيحي.

كان موقف توماس الأكويني من الملكية الخاصة نفس موقف أرسطو ونادى بمشروعيتها كما نادى بتطبيق فكرة الثمن العادل حيث أن بيع السلع بثمن أعلى بكثير من قيمتها يعتبر منافيا للعدالة حسب المدرسيين .بالنسبة للقرض بالفائدة، فقد كان الرأي السائد بالتحريم وهو موقف توماس الأكويني، لكن في نهاية مرحلة العصور الوسطى وازدهار التجارة تأقلمت الكنيسة مع الوضع السائد وسمحت بإباحة الفائدة على سبيل الاستثناء في بعض الحالات منها:

– تعرض المقرض للخسارة بسبب القرض.

– ضياع فرصة المقرض في تحقيق الكسب بسبب إقراض المال.

– تأجيل سداد الدين.

[1] نفس المرجع السابق ص 25.

و قد شهدت الفترة الأخيرة من القرن 14 من فكر المدرسيين بوادر الفكر الاقتصادي الذي ينشغل بقضايا القيمة والائتمان ، وبمشكلات يشكلان النقود وخاصة المعدنية ويشكلان التبادل مع الخارج و بالتحركات الدولية للذهب والفضة ، فضلا عن انشغاله بالفائدة و الربح.[1]

[1] على أحمد صالح، مدخل للعلوم الاقتصادية، دار بلقيس ، 2016، الجزائر، ص 45-54.

المبحث 3: الاقتصاد في الفكر الإسلامي:

1- مفهوم علم الاقتصاد في العصر الإسلامي:

علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي تعني بدراسة سلوك الناس تجاه مشكلة الندرة الاقتصادية ، و التي تعني أن الموارد الاقتصادية نادرة نسبيا وهذا يستدعى الاختيار وترتيب الأولويات، فالمورد الاقتصادي له استخدامات عدة، فمثلا قطعة من الأرض يمكن أن تشتغل بإنتاج الغذاء أو يمكن أن تشتغل إنتاج التبغ ، وفي حال تخصيصها لإنتاج الغذاء فإن ذلك سيقلل كمية إنتاج التبغ التي يمكن إنتاجها باستخدام ذات المورد الاقتصادي (قطعة الأرض)، فالعلاقة بين الاستخدامين علاقة إحلالية ، ففي حال تخصيصها لإنتاج التبغ فإن كمية الغذاء يستأثر عكسيا، من هنا فقد تم تعريف علم الاقتصاد بأنه علم الاختيار أو علم البدائل وذلك يعني اختيار البديل الأجدى اقتصاديا ، و في الاقتصاد الإسلامي تتم عملية الاختيار (والتي يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية بتخصيص الموارد) ليس بناء على مؤشر الربحية فقط، بل هناك اعتبارات أخرى تتعلق بأولويات المجتمع الإسلامي ومنظومته القيمية، بينما في الاقتصاد الرأسمالي ليس هنالك اعتبار سوى مؤشر الربحية ، فسلوك الناس إزاء مشكلة الندرة هو موضوع علم الاقتصاد وعندما ندرس الاقتصاد الإسلامي فإننا معنيون بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان المسلم لإشباع حاجاته المادية، ونفترض أن جمهور الناس ملتزمون بقيم الإسلام ، وهذه القيم التي تفرضها الشريعة الإسلامية توفر حالة من التوازن بينا الإيثار و المصلحة الذاتية ،

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف علم الاقتصاد الإسلامي بأنه ذلك " التخصص الذي يدرس سلوك تجاه مشكلة الندرة بما في ذلك أنشطة الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والتجارة في كل من المستوى الفردي والمستوى الاجتماعي. [1]

[1] Mabid Ali Al-Jarhi, Economic Analysis Islamic perspective, Al Baraka participator Bank, Turkey Edition, 2020, 1/34.

نشأة الفكر الاقتصادي في الإسلام:

نزل الوحي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كي يحرر الناس من ظلمات الجهل والظلم إلى نور علم والعدل فحرم الربا، وقد تدرج التشريع الإسلامي في التغليظ والتنديد بجريمة الربا فقد بدأ النص القرآني بالإشارة من بعيد وانتهى إلى إعلان الحرب على المرابين كالتالي: كانت الإشارة الأولى في سورة الروم توعية و عظة للمسلمين بأنه لا خير ولا ثواب في الربا، وأن الزكاة هي التي فيها الخير و مضاعفة الأجر في الآخرة، وذلك في قوله عز وجل :(و ما آتيتم من رباً ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون) سورة الروم. الاية(39)

1-ثم ثنى الله عز وجل بآية النساء والتي تبين للمؤمنين تلويحا من بعيد بأن الربا كان محرما في شريعة بني إسرائيل إلا أن اليهود تعاملوا بالربا بغيا وعدوانا، بقوله تعالى: " فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا، وأخذ هم الرّبا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل و أعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما) .سورة النساء الآيات من 159-160، وفي هذه الآية تلويح وتمهيد للتحريم لا بالنص الصريح القاطع، بل الإشارة من بعيد.

2- ثم جاء النص الثالث أبلغ دلالة من السابق بالتصريح بالتحريم القاطع مقرونا بتقبيح نتيجة الربا من الظلم واستغلال حاجة المقترض وما يؤدي إليه من مضاعفة القرض بقوله تعالى:" يا أيها الذين امنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تعلمون) سورة آل عمران130.

3- وكان آخر خطاب جماهيري لرسول الإسلام في خطبة حجة الوداع يؤكد أحكاما شرعية قطعية في تحريم الربا وتحريم الناس من العبودية، وقد جاء فيها : "وربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه ربانا ، ربا عباس بن عبد المطلب، فإنه موضوع كله."[1]

[1] أبو داود سليمان بن الاشعث، المكتبة المصرية صيدا، بيروت، ص 182.

– الفكر الاقتصادي عند الخليفة عمر بن الخطاب:

لقد شغل الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه بحروب الردة، وبإطلاق الفتوحات الإسلامية نحو الشام تنفيذا لوصية الرسول عليه السلام في إطلاق بعث أسامة، ورغم أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب استمر في مشروع الفتوحات الإسلامية إلا أنه جدت في زمانه قضايا أطلقت العنان لقريحته بأن تتفق عن جملة مهمة من الأفكار الاقتصادية التالية :

– **أولا** :تحديد مهمة الدولة في المجال الاقتصادي بضبط الأسواق وإدارة الموارد العامة وعدم مزاحمتها للتجار والمنتجين، لذلك كان الخليفة عمربن الخطاب يأمر عماله بدفع الأراضي البيضاء لمن يزرعها يعطي حصة لبيت المال، ولم يأمر ولاته بأن يمارسوا عملية الإنتاج بأنفسهم ويستأجروا عمالا لزراعة الأراضي، إنما كانت أوامره بدفع الأراضي لمن يستغلها ويؤدي حصة الإنتاج لبيت المال.[1]

– **ثانيا** :**التوزيع الأفقي للثروة ومنع تركزها بيد فئة محدودة** :نجد هذه السياسة الاقتصادية العمرية في قراراته وقضائه رضي الله عنه، حيث رفض توزيع أراضي سواد العراق على الفاتحين، ونزع الأراضي ممن أقطعت له ثم عجز عن استغلالها، وفي قصة بلال بن الحارث دليل على سياسة عمر بن الخطاب في إدارة وتوزيع الموارد الاقتصادية .وكان رضي الله عنه يرفض إقطاع شخص من الناس أرضا دون غيره من الناس وكانت عبارته المشهورة :أهذا كله لك دون الناس" وكان يستدل في حواره مع المخالفين بقوله تعالى :"..... كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ....." سورة الحشر الآية 7.

– **ثالثا** :تغليب مصلحة الجماعة الاقتصادية على مصلحة الفرد وفي الشأن الاقتصادي كانت ساسة عمر تقضي بأن لا يقطع الفرد من الأراضي ما فيه مصلحة للعامة كالماء والمرعى و الملح، لذلك نجده يسأل هل توجد مصلحة عامة للناس في هذه الارض ؟ قبل أن يقطع أرضا

[1] الكتاني عبد الحي، التراتيب الإدارية والعملات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية، التي كانت على عهد تأسيس المدينة الإسلامية في المدينة المنورة العامة، ج2، ص 105، القرآن الكريم.

لمن أراد أن يستغلها : حيث كتب لأبي موسى الأشعري بشان طلب الرجل البصري نافع أبو عبد الله أن يقطعه أرضا ليستغلها " إن كانت لا تضر بمسلم ولا معاهد ، ولا تقطع شربا ، ولا طريقًا ، وليس لأحد فيها حق، فأقطعها إياه.

– **رابعا:** عدم تعطيل الموارد الاقتصادية :وقد كان قضاؤه رضي الله عنه يستند إلى هذا المبدأ افقد قضى بسحب الأرض المعطلة من أصحابها :"من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يَعْمُرها، فعمرها قوم اخرون أحق بها، وكان رضي الله عنه يقضي بتعويض من عمر أرضا لها أصحاب، و قد أهملها أصحابها، ثم جاءوا يقاضون من أعمرها، بأن ملكيتهم تسقط عنها إذا أقطعوها من أجل إعمارها وقصروا عن ذلك وأهملوها، ويدفعوا له مقابل ما أحدث فيها من إعمار، مرغما أصحاب الملكيات باستغلال ملكياتهم.

– **خامسا** : العمل على استقرار الاسعار و منع الاحتكار: لقد اجتهد رضي الله عنه ساعيا نحو الاستقرار في أسعار السوق، وأحيانا نجده يمنع من المغالاة في السعر أو يمنع من البيع بأقل من سعر السوق، لكننا نجده سرعان ما يتراجع معلنا عن مبدأ عدم تدخل الدولة في السوق في الظروف الطبيعية ،

– **عند الشيباني:**

محمد الحسن الشيباني (132–189، 750– 804م) صاحب أول كتاب يناقش قضايا في الاقتصاد الجزئي : كتاب الكسب ، حيث ينسب إليه بعض الباحثين " تطوير على الاقتصاد قبل آدم سميث (1723–1790م بعد الميلاد)، الذي كان يعتبر في الغرب مؤسس التفكير الاقتصادي الغربي، وقد ناقش الشيباني في كتابه الكسب قضايا اقتصادية جزئية عديدة كالاستهلاك والإنتاج والقطاعات الإنتاجية من زراعة و صناعة وتجارة ، وفيما يلي إيجاز لأهم هذه الأفكار الاقتصادية[1]

[1]ابو عبد الله محمد بن الحسن كتاب الكسب،ع1،ص 66.

أ- **الاستهلاك:** الاستهلاك حيث يربط الشيباني الاستهلاك بمستوى الدخل (الكسب) حيث يفهم من كتابه أنه قسم مستويات الاستهلاك إلى ثلاثة مستويات:

الأول: مستوى الكفاف أو الضرورات فإشباعها بعد واجبا شرعيا، وفي ذلك يقول :الأكل فوق الشبع لقول على الله عليه وسلم ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من البطن فإن كان لابد فثلث للطعام وثلث للشراب ثلث للنفس وقال النبي صلى الله عليه وسلم يكفي ابن آدم لقيمات يقمن بها صلبه ولا يلام على كفاف".

الثاني: مستوى إشباع الحاجات وفي ذلك يقول ..." :لأن التناول عند الحاجة حق لنفسه قال صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه نفسك مطيتك فارفق بها ولا تجوعها وقال صلى الله عليه وسلم لآخر إن لنفسك عليك حقا ولأهلك عليك حقا".

الثالث: مستوى التحسينات أو الترفيهيات: ويشير الشيباني إلى هذا المعنى في قوله " :ما يكون دون السرف وفوق التقتير حتى قالوا لا ينبغي أن يتكلف لتحصيل جميع شهوات عياله ولا أن يمتعها جميع شهواتها ولكن انفاقها بين ذلك فإن خير الأمور أوساطها وكذلك لا ينبغي أن يستديم الشبع".

وفي مستويات الاستهلاك الثلاثة يتوجب الاعتدال والبعد عن الإسراف والتبذير، كذلك حرس السلوك الاقتصادي للأسرة،

ب – الإنتاج :قسم الشيباني مصادر الكسب إلى :التوظيف، والصناعة، والزراعة والتجارة، أمّا التوظيف فقد أشار إلى العلاقة بين مصادر الأموال والدخل الناتج عنها من خلال معدل العائد على رأس المال المستخدم وقد اعتبر الشيباني العمل بـ رأس مال بشري، واعتبر الأجور أداة تحليلية تعكس تكلفة رأس المال المستأجر

وأما الصناعة فقد اعتبر الشيباني أن جميع أنشطة الإنتاج لها نفس القدر من الأهمية كمصدر للكسب، وكانت التجارة تعتبر متفوقة على أي مهنة أخرى، ونبه على أهمية التخصص وتقسيم العمل كوسيلة لاكتساب المهارات وتحسين الأداء، وقد ربط بين مجموعة واسعة من المهارات

لآن المجتمع يصبح أكثر تكاملا، حيث يعمل التخصص وتقسيم العمل على تسريع عملية الإنتاج والتكامل الاقتصادي والتقني.

أما الزراعة فقد اعتبرها من أهم الأنشطة إنتاجية لأسباب عدة منها اعتماد القطاعات الأخرى على المنتجات الزراعية .ولأنها مهمة للحفاظ على الحياة، ولأنها تولد أنشطة اقتصادية مشتقة، وهي مقدمة لاحتياجات الكائنات الحية الأخرى ، كذلك لأنها من أهم مجلس الزكاة[1]

- عند الأصفهاني :

أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الراغب (المتوفي 502 1108 م) وصاحب كتاب الذريعة إلى مكارم الشريعة، ويمكن تلخيص أهم الأفكار الاقتصادية لأصفهاني فيما يلي:

أ- في مجال الحاجات: أكد في مجال الحاجات بأن احتياجات الإنسان لا تقتصر على الحاجات المادية المتمثلة في الغذاء والملبس والمأوى والزواج التي يجب الوفاء بها، بل أيضا يجب الوفاء بالاحتياجات الروحية تشمل العبادة، وأداء الواجبات الدينية، والتعلم واكتساب المعرفة.

ب- وفي مجال الاستهلاك: رتب الأصفهاني الاستهلاك بحسب المستوى إلى الضروريات وهي الحد الأدنى من الاستهلاك والحاجيات، والكماليات.

أما الإسراف فهو تجاوز الحد المتوسط في الاستهلاك من حيث الكمية والجودة واعتبر الأصفهاني أن الاسراف والتبذير من المحرمات في التشريع.

ت- وفى مجال الإنتاج: فقد ناقش الاصفهاني النشاط الإنتاجي وجعله من وظائف البشر الأساسية الثالثة وهي العبادة، والتنمية الاقتصادية، والاستخلاف أي أنه خليفة الله على الأرض . ولم يقصر التنمية الاقتصادية على مجرد توفير الاحتياجات المادية الضرورية ، بل تعدى إلى تسهيل الحياة وتحسين نوعية الحياة ماديا وروحيا ، وقد أكد الأصفهاني على أهمية العمالة في الإنتاج وفي التأثير على قيمة السلع والخدمات وأكد أن الأفراد القادرين على الإنتاج يجب أن

[1] أبو عبد القاسم القاسم بن سلام : كتاب الأموال ، إحياء التراث الإسلامي ، قطر، لاص 310.

يضيفوا إلى الإنتاج على الأقل بما يعادل استهلاكهم ، فإذا زاد الاستهلاك أي فرد على إنتاجه كان ذلك بعد ظلما للمجتمع، وتعد هذه دعوة مبكرة للتنمية ، وطريقة لاكتساب الكفاءة الاقتصادية والقيمة المضافة على المستوى الفردي، ولذلك نجده ينتقد البطالة والتعطل على المجتمع بأسره، وكذلك أشار إلى علاقة البطالة بالتضخم والحد من الأنشطة الاقتصادية ، وانخفاض مستوى المعيشة.

وقد جادل المتصوفة الذين دافعوا عن تفوق العبادة على العمل ، وقدم أدلة ضد آرائهم من الشريعة واعتبر البطالة الطوعية التي دعا إليها المتصوفة ظلما للمجتمع ، وحذر الدولة من البطالة المقنعة ، كذلك أشار الأصفهاني في كتابه إلى أهمية التعاون لتلبية احتياجات الناس ، وضرب مثالا بصنع رغيف الخبز الذي يتطلب تعاون العديد من الحرف والمهارات، ولذلك انتقد فكرة أن يعكف كل شخص على تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط، دون الإضافة للاقتصاد ، لأن الاقتصار على الاكتفاء الذاتي يؤدي هذا إلى خلل كلي على مستوى الأقاليم، كذلك ناقش أهمية التخصص وتقسيم العمل، وناقش أهمية الاختيار و التدريب في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.

ن – وفى مجال التعامل الاقتصادي والترابطات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية: اهتم بفكرة التعامل الاقتصادي وبأن كل صناعة تحتاج إلى أخرى لأنها إما تنتج سلعا تستخدمها صناعات أخرى أو تستخدم منتجات صناعات أخرى أو كليهما .وقد فرق أهمية أن نشطة الاقتصادية على أساس ثلاث قواعد :حيث ميز في الأهمية بين العمل الذي يتطلب جهدا بدنيا وبين العمل الذي يتطلب جهدًا فكريا وبين العمل الذي يتطلب مزيجا من الاثنين .ونظر إلى غلة النشاط النهائية هل تتعلق بمجموعة محدودة أم بكافة أفراد المجتمع، كذلك ميز بين المهارات المطلوبة .[1]

[1] الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، والذريعة إلى مكارم الشريعة، دار السلام القاهرة، 2007، ص 65.

المبحث 4: علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

بشكل عام يمكن النظر إلى العلم على أنه مجموعة المعارف الإنسانية المنظمة والمرتبة، والتي تختص بتفسير ظواهر وقضايا معينة، تعين الإنسان على التفاعل والتعامل بشكل إيجابي مع تلك القضايا، بحيث تكون تلك المعارف متكاملة وتخضع للمنهج العلمي، ولهذا نجد أن العلوم تترابط فيما بينها وتكمل بعضها البعض بحيث أن كل علم يأخذ من غيره من العلوم، كما أن بقية العلوم تأخذ منه، وعلى هذا الأساس نجد أن عليه اقتصاد تربطه علاقات ببقية العلوم يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

*** علاقة علم الاقتصاد بالنمذجة :**

والنموذج هو تمثيل مبسط للواقع، ويعتمد علم الاقتصاد كثيرا على النماذج المختلفة، من أجل تبسيط وإعادة تمثيل الواقع المعقد لمختلف القضايا والعلاقات والتغيرات، وجعلها أكثر بساطة وفهما للعقل البشري وسهلة الدراسة والتحليل والتفسير.

وعليه يمكن اعتبار النموذج الاقتصادي على أنه إعادة تمثيل للواقع الاقتصادي والعلاقات التي تربط ظواهره، وأحداثه بشكل مبسط، قد يكون في شكل منحنى بياني، جداول إحصائية معادلات رياضية، ونظرا لأهمية ودور النماذج الإحصائية ودقتها في التعبير عن الأحكام والمعارف العلمية المتوصل إليها، أصبحت معظم الدراسات والبحوث الاقتصادية اليوم تعتمد على هذه النماذج في التعبير عن نتائجها.[1]

*** علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:** بالنظر إلى الدقة والموضوعية التي تتمتع بها الأساليب والعلاقات الرياضية في التعبير عن المعارف العلمية، فقد أصبحت موضع اهتمام كافة العلوم ، بل أصبحت درجة تقدم وتطور أي علم تقاس بمدى استخدامه للرياضيات لهذا نجد أن علم الاقتصاد شأنه شأن باقي العلوم أصبح يستخدم المعادلات والنماذج الرياضية في التعبير عن القوانين والمعارف الاقتصادية المختلفة، بل حتى استخدام أساليب وطرق التحليل

1 معمر داود،،مدخل الى علم الاجتماع،طليطلة،الجزائر،ط1 2010ص48.

في الاستدلال والبرهان على صحة القوانين والأحجام المتوصل إليها، الأمر الذي أدى إلى ظهور فروع في علم الاقتصاد تعنى فقط بكمية استخدام الأدوات الرياضية في التحليل الاقتصادي وهو ما يسمى بالاقتصاد التطبيقي أو القياسي ،فال لرياضيات دور كبير في زيادة درجة دقة وموضوعية المعارف الاقتصادية، خاصة وإنها من العلوم .الاجتماعية التي تتصف بضعف الدقة، ولكن إدخال الأساليب والنماذج الرياضية عليها جعلها أكثر دقة، ورفع من قدرتها على التنبؤ بالسلوك المستقبلي للظواهر الإنسانية التي طالما اعتبرت من أعقد الظواهر دراسة، ومن ثم رفع قدرتها على الضبط والتحكم فيها.

د- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء :

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم الإحصاء ، وذلك أن تحديد ودراسة الظواهر الاقتصادية يرتد على بيانات وإحصائيات تتعلق بواقع تلك الظواهر المدروسة ، وهذا ما يتطلب أدوات وأساليب إحصائية لجمعها وتبويبها وتحليلها، واستخدام المنوال والمتوسطات الحسابية وغيرها ، وعلم الإحصاء أصبح شائع الاستخدام في وسط العلوم الاجتماعية وحتى الطبيعية كالطب ، وذلك كونه يختص بدراسة أساليب جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات دقيقة قابلة للاستخدام . [1]

***علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع :**

يعتبر علم الاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية لاختصاصه بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان الساعي الى تلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة ، وعليه فإن دراساته وحدوده تتداخل مع علم اجتماع بالنظر إلى أن كل منهما يدرس الظاهرة الإنسانية ولكن من زوايا وجوانب مختلفة ، حيث أن علم الاجتماع يختص بدراسة الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية في الواقع وتمتاز به من خصائص نوعية وواقعية ، أما علم الاقتصاد يختص بدراسة أحد جوانبها، والمتمثلة في الجانب الاقتصادي، ومن ثم فإن العلاقة بين الظواهر

1 نفس المرجع السابق،ص49.

الاقتصادية التي يختص علم الاقتصاد بدراستها والظواهر الاجتماعية التي يختص علم الاجتماع بدراستها هي علاقة الكل بالجزء ، ولهذا نجد تشابه إلى حد يعين بين الظاهرتين، ومن ثم فإن آليات ومناهج وأساليب دراستهما تتشابه إلى حد ما، كما أن القوانين والأحكام والقواعد والأحكام التي تفسر الكل يمكن أن تنطبق على الجزء في بعض الأحيان والعكس أيضا ، ولهذا نجد أن علم الاقتصاد يعتمد كثيرا على القوانين والمعارف العلمية المعتمدة في علم الاجتماع من أجل تفسير بعض الظواهر و الاستدلال بها، كتفسير سلوك المستهلك السلوك التنظيمي وغيرها، كما أن علم الاجتماع يستند إلى الدراسات والقوانين المتوصل إليها في علم الاقتصاد من جهة أخرى، في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية التي غالبا ما تتأثر بدوافع ومحفزات اقتصادية كظاهرة الإجرام مثلا أو الاحتجاجات الاجتماعية وغيرها، وعلى هذا نجد أن هناك علاقة تكامل بين العلمين بالنظر إلى تداخل الظواهر المدروسة وتشابكها من عدة أوجه.[1]

*** علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:**

يهدف القانون بمختلف قواعده وتشريعاته إلى تنظيم الأنشطة و السلوكات والعلاقات الإنسانية بشكل عام، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، ومن هذا المنطلق فإن الظواهر و الأنشطة الاقتصادية للإنسان كفرد أو كجماعة أو كمؤسسة أو مجتمع فإنها تتحدد في إطار القانون السائد في المجتمع والمنظم لشؤونه العامة والخاصة ، حيث تخضع تلك الظواهر إلى القواعد والضوابط القانونية العامة باعتبارها سلوك إنساني ، كتلك المندرجة في القانون العام والقانون المدني، كما أنها تخضع لأحكام القانون الخاصة مثل القانون التجاري وقانون الصفقات العمومية وقانون الاستثمار وغيرها، ومن جهة أخرى فإن علم القانون ومن أجل وصوله إلى نتائج وأحكام واقعية وموضوعية قابلة للتطبيق، يجب أن يستند إلى تفسير موضوعي و واقعي للظواهر والسلوكات الاقتصادية ، حتى يمكنه إيجاد إطار تشريعي محكم

[1] نفس المرجع السابق، ص50.

لها، كسن قوانين الاستثمار المبادلات التجارية وغيرها ، ولهذا يستند القانوني على الدراسات الاقتصادية والنتائج المتوصل إليها في ذلك، فبالنظر إلى التداخل بين الظاهرة القانونية والظاهرة الاقتصادية نجد أن كل علم يعتمد على قوانين و نظريات الآخر في تفسير ظواهره ،فلا يمكن للاقتصادي تجاوز الإطار التشريعي والقانوني الضابط للظواهر لاقتصادية عند محاولته دراستها، ولهذا نجد الكثير من الدراسات الاقتصادية تتناول الجانب و الاطار القانوني عند تفسير ودراسة الظواهر الاقتصادية ، كدراسة الاستثمار في بلد ما و التجارة الدولية ، كما أن الدراسات القانونية للظواهر تعتمد على الأحكام والنتائج الاقتصادية من أجل دراسة أي ظاهرة ذات معالم اقتصادية.

فمن خلال ما سبق يتضح جليا الترابط الوثيق بين علم القانون وعلم الاقتصاد، فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات والدول، كما أن المشرع يراعي الجوانب الاقتصادية من أهداف او آثار التي تنتج من جراء تطبيق هذا القانون.

*** علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:**

في حقيقة الأمر من الصعب فصل الاقتصاد عن السياسة، أولا لكون كلاهما من العلوم الاجتماعية والإنسانية التي درس سلوك الإنسان،[1]والثاني يعود للتداخل بين الظواهر و الأدوات والأهداف، فكثير ما تستخدم الأدوات اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية : كما أنه تستخدم الأدوات السياسية لتحقيق أهداف اقتصادية، ولهذا يعتبر علم السياسة من أكثر العلوم ارتباطا بعلم الاقتصاد، إلى الحد الذي أنشأ فرع اقتصادي تحت مسمى الاقتصاد السياسي، والواقع يشهد على التداخل بين المجالين ، كأنشطة وممارسات وكعلم، فعلى المستوى الدولي مثلا نجد الصراع القائم بين الدول هي صراعات في معظمها اقتصادية وتستخدم الأدوات السياسية، كما هو الحال في مسألة تنظيم الحياة الدولية وإقامة التكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة ومسألة الاستثمار الأجنبي و غيرها، وعلى المستوى الوطني نجد كثيرا ما نستخدم الأدوات

[1] عبد الرحمن الوافي،مدخل الى علم النفس،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2006،ص29

الاقتصادية في الحملات الانتخابية كوعود التشغيل وتحسين مستويات المعيشة وغيرها، وعلى هذا الأساس نلاحظ تداخل كبير بين السياسة والاقتصاد إلى الحد يصعب معه في بعض الأحيان الفصل والتمييز بينهما، وعليه فإن الدراسات الاقتصادية يستحيل أن تتم بمعزل عن المعطيات والأحداث السياسية ، كما أن الدراسات السياسية يستحيل أن تتم بدون مراعاة الاعتبارات الاقتصادية في أي مشروع سياسي كان ، وذلك نتيجة للترابط والتداخل الكبير بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للاستقرار السياسي والمستوى المعيشي للأفراد والاستثمار.[1]

*** علاقة الاقتصاد بعلم النفس:**

يبحث على الاقتصاد في سلوكات الأفراد الخاصة بتلبية حاجاتهم ورغباتهم انطلاقا من الموارد الاقتصادية إلا أن هذا السلوك على مستوى الأفراد يخضع لعدة اعتبارات وعوامل داخلية يجعله من اعقد الظواهر، فمن هذه الناحية يشترك مع علم النفس في دراسة هذه الظاهرة بحكم أن علم النفس يختص بدراسة مكونات الشخصية للأفراد، وأثرها على السلوك وما يصدر عنه من أفعال ونشاط عقلي، كالإدراك والتذكر والتخيل والتفكير والتعلم و الابتكار ، وعليه فإن سلوك الأفراد بما فيه الاقتصادي الناتج عن عوامل ودوافع تنوع بين النفسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية، ومن هذا المنطق يعمل الاقتصادي على دراسة الظواهر و تفسيرها في ضوء المبادئ والقواعد العامة التي تحكم الظواهر النفسية بشكل عام، كما أن علم النفس يستند على الأحكام والقوانين الاقتصادية فيها تفسير معظم الظواهر النفسية المدروسة ، ومن هذا تظهر علاقة الاعتمادية والتداخل بين الدراسات النفسية و الاقتصادية، بشكل يجعل كل من علم النفس وعلم الاقتصاد يأخذ كل منهما من الاخر، ونجد هذا التقاطع يظهر جليا في الفروع التي تكونت كمجال مشترك بينهما مثل: علم النفس الصناعي ، علم النفس التنظيمي، علم النفس التجاري.

[1] نفس المرجع السابق،ص30 31.

*** علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:**

يعتمد علم الاقتصاد كثيرا في دراسته وتحليله للواقع الاقتصادي على الدراسات التاريخية التي تخص تطور الظواهر الاقتصادية عبر هذا التاريخ، ولهذا جاء تاريخ الوقائع الاقتصادية من أجل هذا الغرض، على أساس أن الفهم الحقيقي والكامل والدقيق للظواهر لا يمكن أن يكتمل إلا من خلال دراسة الظاهرة في سياقها التاريخي، كما أن علم تاريخ هو نفسه عند ما يدرس البشرية أو أمم معينة يلجأ إلى علم الاقتصاد بما يحتويه من نظريات وقوانين من اجل فهم السلوكات والظواهر التي ميزت أو طبعت فئات بشرية أو شخصيات معينة خلال حقبة تاريخية معينة، ولهذا نجد أن علم الاقتصاد يأخذ من علم التاريخ عند دراسته ومحاولة فهم الظواهر الاقتصادية التي تتطلب استقراء لتاريخ الواقع والظواهر في سياقها التاريخي من أجل فهم وتفسير الظواهر الحالية، في حين أن علم التاريخ يعتمد على علم الاقتصاد من أجل فهم كامل للطبيعة الاقتصادية لأمم أو مجتمعات معينة في فترة تاريخية معينة يكون بصدد دراستها.[1]

*** علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:**

لا يمكن لأي علم مهما كان الاستغناء عن المنطق، لأن هذا الأخير يعتبر معيار مهم في الحكم على صحة ومدى معقولية الأفكار و الأحكام المتوصل إليها في إطار أي علم من العلوم، وعليه فإن علم الاقتصاد يعتمد على علم المنطق في كونه يزوده بمنهج البحث وطريقة التفكير ودراسة الظواهر السليمة التي تؤدى إلى أحكام موضوعية منطقية، وفي نفس الوقت يمده بمعايير للحكم على مدى صحة ومعقولية النتائج والأحكام المتوصل إليه من خلال الدراسات.

[1]. شطبي حنان محاضرات في مقياس، مدخل للاقتصاد، جامعة الجزائر 3 ،2018 ، ص10.

*** علاقة علم الاقتصاد بالديمغرافيا:**

لكون أن علم الاقتصاد يختص بدراسة المواضيع والقضايا المتعلقة بالإنسان من جانبها الاقتصادي، فهو بحاجة إلى معلومات *وبيانات* خاصة بالسكان من أجل دراسة وتحليل تلك الظواهر وتحديد معدلات نموها وتطورها في المستقبل، كالنمو الاقتصادي، معدل التضخم البطالة، والتشغيل إلى آخره، ولكون أن علم الديمغرافيا يختص بدراسة وإحصاء السكان من حيث معدل النمو والنشاط والتوزيع السكاني وغيرها، فإنه يعتبر مصدر هام للدراسات الاقتصادية من هذا الجانب.

*** علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا:**

تهتم الجغرافيا بدراسة العالم وكيفية توزيعه على سطح الأرض بما تحويه هذه الأخيرة من مواقع وتضاريس وغابات ومسطحات مائية وموارد وغيرها، وهذا ما يساعد الاقتصادي في فهم أثر تلك العناصر على الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى معرفة طريقة توزيع وانتشار الموارد الاقتصادية، كما يمكن من دراسة طريقة أثمر الظواهر الاقتصادية بالخصائص والعوامل الجغرافية للعالم، ونظرا للتداخل الموجود بين العلمين فقد نشا فرع جديد يختص بالجغرافيا الاقتصادية التي تهتم .القوى المعركة والموارد الطبيعة الاقتصادية في بلد ما .[1]

1 نفس المرجع السابق ص 11.

المبحث 5: مصطلحات اقتصادية:

- مفهوم الإنتاج :

يعتبر نشاط الإنتاج شكلا من أشكال الصراع القائم بين الإنسان والطبيعة، والذي يمكنه من تكييف مختلف الموارد و تغييرها بالشكل الذي يجعلها صالحة لتلبية حاجاته ورغباته، فهو يعبر عن العلاقات التي تنشأ بين الإنسان والإنسان أو بين الإنسان والطبيعة في إطار سعيه لإيجاد الوسائل المناسبة لتلبية حاجاته ورغباته اعتبارا من ذلك فهو نشاط اقتصادي مهم وأساسي ، قد مكن الإنسان خلال مسيرة تاريخ وجوده من البقاء والتكيف مع مختلف التغيرات والتطورات، ونتيجة لذلك عرف تطورا و توسعا خلال هذه المسيرة، انتقل من الصيد والزراعة إلى إقامة المشاريع الإنتاجية الضخمة، كما أنه عرف تطورا تقنيا من خلال تطور أساليب أدوات الإنتاج.

- تعريف الإنتاج:

لقد اختلف الاقتصاديون في تعريفهم للإنتاج وقد تباينت وجهات نظرهم حول ماهيته بحسب اختلاف المدارس الاقتصادية والتوجهات الفكرية والإيديولوجية للمفكرين، ومن بين التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم ما يلي:

عرف الإنتاج على أنه مختلف العمليات التي تمكن من إيجاد منفعة أو إضافة منفعة لأي سلعة لتصبح ملائمة وقابلة لإشباع حاجة معينة، أو هو عملية إيجاد استعمالات جديدة للسلعة لم تكن موجودة من قبل لتصبح جاهزة وملائمة لإشباع رغبات وحاجات معينة للمستهلكين.[1]

ما عرف على أنه الجهد الإنساني *الواعي* والهادف الذي يبذل لجعل الموارد صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية، سواء عن طريق إيجاد المنفعة التي تشيع بها هذه الحاجات أو بزيادة هذه المنفعة في السلعة التي تصبح أكثر صلاحية لإشباع الحاجات.

[1] محمود حسين الواد ، إبراهيم محمد خويس ، نضال علي، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 51.

- الإنتاج عند الطبيعيين:

سادت في أواني القرن السابع عشر أفكار حول الإنتاج الذي كان الطبيعيين يرونه أنه عملية إيجاد وخلق المادة للأرض الزراعية.

- الإنتاج عند الاشتراكيين:

يعرفونه بأنه تلك الكميات من السلع الملموسة فقط، إذ بقول كارل ماكس" : الإنتاج لا يشمل إلى السلع المادية والخدمات التي لها صلة بحقيقة الإنتاج العادي أما خدمات التجارة وغيرها كالتعليم والصحة فليست ضمن عمليات الانتاج .

عند الرأسماليين: يعرف عند الرأسماليين بعكس الاشتراكيين إذ يضم ويشمل كل أنواع المنتجات سواء كانت في شكل مادي ملموس أو غير ملموس فكل نشاط يساهم في إشباع رغبات الفرد هو إنتاج[1]

- الاستثمار:

يعتبر الاستثمار نشاط اقتصادي مهم في استحداث وتوسيع القدرات الإنتاجية للبلد، وقدرته على إنتاج وسائل إشباع الحاجات والرغبات المختلفة، فهو النشاط الذي يمكن من توظيف فوائض الأموال والمدخرات في أنشطة منشئة للقيمة.

- تعريف الاستثمار:

يحمل مفهوم الاستثمار عدة دلالات ومعاني بالنظر إلى تعدد أبعاده ومحدداته، وعلى هذا الأساس نصادف عدة تعاريف له يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

- هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها يتحصل الشخص على أرباح مستقبلية

[1]زينب حسن عوض الله ، مجدي محمود شهاب ، أسامة محمد الفولي، أصول الاقتصاد السياسي ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص 49.

– هو تلك الأموال التي يدفعها الشخص حاليا مقابل الحصول على أرباح مستقبلية.

– "عرفه كنز على أنه ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت والمتداول.

– هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال استهلاك حالي بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر منها[1].

– **المفهوم الاقتصادي:** يقصد به توظيف الأموال والمدخرات بغرض تحقيق عوائد أو أرباح مستقبلية بما يؤدي إلى زيادة الثروة وتلبية حاجات المجتمع واستمرارية الدورة الإنتاجية.

– محاسبيا: يتمثل في النفقات العالية التي تنتج إيرادات مستقبلية.

– **تعريف الدخل** :يعتبر الدخل مسألة أساسية في الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات فمن خلاله يمكن للفرد أو المجتمع أن يؤمن احتياجاته ومتطلباته الحالية والمستقبلية باعتباره الوسيلة الوحيدة لذلك يعتبر المصدر المختلف للمنافع التي يحصل عليها الفرد خلال فترة معينة وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بينه وبين مفهوم الثروة باعتباره يأخذ مفهوم التدفق في حين تأخذ الثروة مفهوم التراكم والتي تشير إلى كل ما يملكه الفرد من أموال وأصول

عينته بينما يشير الدخل إلى المداخيل التي يحصل عليها خلال فترة محددة. وعليه يمكن تعريف الدخل من زاوية الإنتاج أي جملة ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة معينة ومن زاوية التوزيع تتمثل في التدفق النقدي، الذي يحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج خلال فترة معينه أي عائد الإنتاج.[2]

– **تعريف الاستهلاك:**

هو استخدام سلع وخدمات في تلبية الحاجات والرغبات، وذلك من خلال الاستفادة من المنافع التي تحققها تلك السلع والخدمات .ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو

[1] محمد صالح الحناوي ، طارق مصطفى الشهاوى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2013، ص 17.

2 شقيري نوري موسى،صالح طارق الزرقان،و اخرون،ادارة الاستثمار،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،الاردن،الطبعة الاولى 2012،ص18.

الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية، فكل الجهود التي يبذلها الإنسان وأنشطته التي يقوم بها تصب في إشباع حاجاته ورغبات المختلفة، كما يكتسي الاستهلاك أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تكمن في نشيط الدورة الاقتصادية من الاستثمار والإنتاج والتوزيع وغيرها، وتجديد الطاقة الإنتاجية.

وقد عرف على أنه " :الفعل المتحقق من قبل الفرد في شراء أو استخدام أو الانتفاع من منتج أو خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية التي تقود إلى تحقيق ذلك الفعل، ويعرف أيضا بأنه "ذلك الفعل الشخصي الذي يقوم في جوهره على الانتفاع والاستخدام الاقتصادي للسلع والخدمات متضمنا عدد من العمليات المترتبة على تحقيق القرار لذلك الفعل.

وعليه فإن الاستهلاك هو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات والرغبات، وزاوية الدخل يعتبر ذلك الجزء من الدخل الذي يوجه لاقتداء سلع وخدمات من أجل إشباع الحاجات والرغبات الحالية.[1]

[1] ثامر البكري ، الاتصالات التسويقية والترويج، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى 2006 ، 2006، ص 168.

1

الفصل الثاني :الاقتصاد و التنمية في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاقتصاد في الجزائر.

المبحث الثاني: الصحافة الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثالث: الاقتصاد في الجزائر في ظل جائحة كرونا 2019

المبحث الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

المبحث الخامس: معوقات السياسات العامة الاقتصادية وظروف مواجهتها.

المبحث 1:واقع الاقتصاد الجزائر

تاريخيا فقد كان لمرحلة الاستعمار الفرنسي آثار السلبية على المجتمع الجزائري حيث استغلت خيراته لمصلحة فرنسا كما عملت على تجهيل الشعب الجزائري وكما هو معروف فإن الإنسان هو أساس أي تقدم فقد عانت جزائر ما بعد الاستقلال من غياب الكوادر وذلك أثر سلبيا على الاقتصاد *الجزائري* وفرض وضعا يتمثل في تبني النموذج غير المتوازن الذي يركز على قطاعين أو ثلاثة وذلك ما سوف يترسخ ويبقى على حاله إلى يومنا هذا.

تعتبر الجزائر عضوا فاعلا في منظمة أوبك بما تمتلك من ذهب اسود جعلها من بين مصدري النفط في العالم.

حيث تنبع أهمية النفط من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتحويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وقد لعب النفط دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر.[11]

إن ارتفاع أسعار البترول خاصة بين سنتي 2012 و 2014 قد ساعدها على ربح الكثير من أموال جراء ذلك إلا أن فاتورة الاستيراد ارتفعت بالمقابل جراء الطلب الداخلي وجراء عدم تحريك باقي القطاعات مثل الزراعة والصناعة حيث تستورد الجزائر منتوجات زراعية وصناعية، وذلك ما سوف يظهر ابتداء من 2014 أين عرفت أسعار البترول انخفاضا كبيرا حيث أصبح سعر البترول حوالي 30 دولار و ذلك ما أدى إلى وقوع صدمة للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات بشكل كبير حيث سبب ذلك عجزا للميزانية و من ثم توجه صناع القرار إلى احتياطي الصرف وصندوق الإيرادات لشديد العجز خاصة فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية

[1] حمادي مصطفى، معوقات السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، المجلد04، العد 01، 2020، ص 207.

للمواطنين من خلال دعم المواد الأولية وتمويل مشاريع السكن بالإضافة إلى أن الحكومة الجزائرية حاولت القيام بترشيد النفقات أو بما أطلق عليه إعلاميا سياسة التقشف وأيضا زيادة أسعار البنزين لتصل إلى ضعف سعرها الذي كان سابقا خلال سنتين فقط.[1]

*** المبادئ التي يمكن من خلالها تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري :**

ويتضح لنا مما سبق أن هناك مجموعة من الحلول التي ينبغي على الحكومة الجزائرية الاهتمام بها من أجل التقليل من معوقات التي تقف أمام تطور الاقتصاد الوطني، وتنظيمات قطاع ومن بين أهم المبادئ ما يلي:

– التركيز على تحسين جودة التعليم كمفتاح رئيسي في تقدم الدولة الجزائرية فهو وسيلة وعامل من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

– وضع سياسات عامة اقتصادية تفاعلية تقوم على محاورة جمع الأطراف والفواعل المعنية بالقطاع الاقتصادي دون إقصاء أي طرف للوصول إلى إجماع وطني.

– التركيز على فتح المجال لمراكز أبحاث للقيام بدراسات حول الاقتصاد الوطني في وضعه الراهن وحتى القيام بدراسات مستقبلية.

– ضرورة وجودة رؤية واضحة لتطوير الاقتصاد الوطني وتكون واضحة وشاملة.

– الإرادة السياسة الحقيقة التي تعد عاملا مهما لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

– الشفافية وتقديم المعلومات وتنوير الرأي العام بالأرقام والإحصائيات.

– وضع بنك للمعلومات يكون بمثابة القاطرة التي تحتوي جميع المعطيات والإحصائيات والحلول لأي مشكلة تنجم في الاقتصاد الوطني.

[1] نفس المرجع السابق ص208.

– العمل على ترسيخ ثقافة اقتصادية لمختلف فواعل السياسات العامة الاقتصادية من خلال الوعي الذي بعد عاملا مهما لأي إقلاع اقتصادي.

– الاهتمام بالعامل البشري من خلال تكوين نخب تكون قادرة على العمل والتسيير بنجاعة .

–إدخال التكنولوجيا وجعل كل العمليات والأرقام والإحصائيات رقمية يستطيع أي فاعل أو مواطن الاطلاع .[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 212.

-المبحث الثاني: الصحافة الاقتصادية في الجزائر:

في بداية معركة التصنيع، كانت مساهمة وسائل الإعلام ضئيلة لم تتعد إطار المتابعة الإخبارية لمختلف الأحداث الاقتصادية التي شهدئها الجزائر، لأن الإعلام آنذاك لم يكتمل نضجه، فلا قاعدة تقنية صلبة، ولا أجهزة استقبال كافية، ولا مستوى ثقافي عالي يشجع الإقبال على هذه الوسائل، وهوما يفسر جزئية أهداف التنمية الاقتصادية في
تلك المرحلة[1].

ومع نهاية السبعينات وهي الفترة التي أتمت فيها الدولة بناء مختلف هياكلها السياسية، حدث توجه نحوضرورة توظيف وسائل الإعلام في مختلف الأنشطة الاقتصادية وهوما أصبح يطلق عليه الإعلام الاقتصادي.

وتوجه اهتمام وسائل الإعلام نحو دعم سياسة التنمية الاقتصادية عن طريق التعريف بإمكانيات البلاد الاقتصادية، وتجنيد الطاقات البشرية، ومتابعة مختلف مراحل تنفيذ
البرامج التنموية.

فبدا العمل على مختلف الجبهات : الإذاعة، التلفزيون ... الخ، وظهرت الصحف المتخصصة في الاقتصاد وأخذت البرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية في الصحافة الإخبارية العامة والإذاعة والتلفزيون في الإزباد منذ الثمانينات. ففي الإذاعة نجد العديد من البرامج الخاصة بالتنمية مثل الأرض والفلاح، العمل، الولايات والمخططات الإنمائية، أضواء على البلديات، المجلة الاقتصادية وغيرها . التلفزيون بدوره خصص عدداً من البرامج ذات طابع اقتصادي، وكانت أكثرها استمرارية الأرض والفلاح والعمل ومنبر العمال لتلقين العمال تقنيات جديدة في

[1] كريمة لويزة عبادة"دور التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر - 2004 ، ص70 .

مجال الصناعة،ول وان هذا البرنامج سجل إقبالا عليه من قبل الطبقة العاملة المتواجدة بكثرة في المدن أين تتوفر أجهزة الاستقبال على عكس برنامج الأرض والفلاح.

ومع المخطط الخماسي 1985–1989 تم التشديد على دور الإعلام الاقتصادي، وأكد المخطط أن جزءا هاما من الاستثمارات في مجال الإعلام تصرف في هذا الاتجاه بتوسيع شبكات الإعلام الاقتصادي، وتم إصدار أول دورية متخصصة في مجال الإعلام الاقتصادي هي مجلة أحداث اقتصادية التي صدرت في 1 فبراير 1986(1). بعد سنة 1988، وهي تدخل مرحلة جديدة ركزت وسائل الإعلام على المواضيع المتعلقة بالإصلاحات في جانبيها السلبي والإيجابي منها موضوع الخوصصة –إعادة جدولة الديون –إعادة الهيكلة – صناديق المساهمة ... [1]

التلفزيون والإذاعة لم يتخلفا بدورهما عن هذا الحدث الاقتصاديبإنتاج حصص جديدة وبدا مصطلح التنمية الذي تصدر عناوين وسائل الإعلام في فترة ماقبل سنة 1989 يتراجع شيئًا فشيئًا أمام هيمنة اللغة الاقتصادية الجديدة (الإصلاحات الاقتصادية). ولكن وان التغير المنحى من اشتراكي الى ليبرالي فالهدف بقي نفسه البحث عن أفضل السبل لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. في هذا السياق تحدد دور التلفزيون في مجال التنمية الاقتصادية، حيث كثفت نشرات الإخبار مجهوداتها لشرح فحوى الإصلاحات واطلاع المواطنين بشأنها، وتم تخصيص أخبار اقتصادية يومية سنة 1993 تبث مباشرة بعد نشرة الثامنة لتوسيع فضاء المعالجة الاقتصادية، فضلا عن العديد من الحصص الاقتصادية الأسبوعية والشهرية والمناسباتية والخاصة مثل الواقع الاقتصادي، أفاق اقتصادية، عالم الزراعة والريف، المؤشر ... الخ. ورثت الجزائر غداة الاستقلال الإذاعة والتلفزيون من الإذاعة والتلفزيون الفرنسي ، حيث تأسست مصالح بث الخدمات الإذاعية بفرنسا في عام 1944 ، وصدر مرسوما في عام 1945

[1] كريمة لويزة عباد،"دور التلفزيون الجزائري في التنمية الاقتصادية"، المرجع السابق، ص75 .

بمنح الدولة حق احتكار الخدمات الإذاعية ممثلة في الإذاعة والتلفزيون الفرنسي وفي عام 1959 أصبحت هذه الأخيرة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري. لقد كرست اتفاقية أيفيان تبعية الإذاعة والتلفزيون الجزائري للسلطات الفرنسية ونصت على تأجيل موضوع هذه المؤسسة الى مرحلة لاحقة[1].

أما عن التلفزيون الجزائري الحقيقي فقد ظهر في الجزائر إلا في ديسمبر 1956 إبان الفترة الاستعمارية أينأقيمت مصلحة بث محدودة الإرسال، وكانت تعمل ضمن المقاييس الفرنسية ويعد استحداثها اهتماما بالجالية الفرنسية المتواجدة آنذاك.

إن الحديث عن الإعلام كقطاع استراتيجي وخاصة التلفزيون بعد الاستقلال ، هو جزا لا يتجزأ من الحديث عن التنمية الشاملة لكافة القطاعات الأخرى ، والتي كان على السلطة الجزائرية الناشئة النهوض بها عملا بمقتضى إلية التعمير بعد انتهاء مرحلة حرب التحرير.

يعد يوم 28 أكتوبر 1962 يوما خالدا في ذاكرة الجزائر المستقلة ، إذ من يومها أصبح التلفزيون مؤسسة عمومية تحت إشراف الحكومة الجزائرية المؤقتة ، وكان اغلب العاملين بالتلفزيون الجزائري الفتي أمام تحد كبير نظرا لنقص تجربتهم. جاء بعد الاستقلال كذلك المرسوم المؤرخ في 11 اوت 1963 ، الخاص بتنظيم الإذاعة والتلفزيون واعتبارها مؤسسة عمومية تابعة للدولة ذات طابع تجاري وصناعي ، أعطيت

لها صلاحية الاحتكار والنشر.

ثم جاء الأمر رقم 234 الصادر بتاريخ 09 نوفمبر 1967 ليبطل كل الأحكام الصادرة سنة 1963 حيث يعتبر نقطة تحول في قطاع الإذاعة والتلفزيون بوضعها تحت وصاية وزارة الإعلام والثقافة .ومن هنا كان الانطلاق وفق القانون الأساسي الجديد نحو القيام بالخدمة

[1])احدادن زهير، "الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال، سلسلة الدراسات الإعلامية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- 1992، ص30.

المتعلقة بالنشر الإذاعي والتلفزيوني في جميع أنحاء الوطن، وكذا وضع برامج ونشرها وتسويقها والاشتراك في تصميمها ونشرها مع الهيئات الوطنية والأجنبية[1]

ثم جاء سنة 1970 أين تخرجت الدفعة الأولى من التقنيين والفنيين المصورين والتي كان التلفزيون الجزائري بأمس الحاجة إليها ، إضافة إلى التكوين الذي كان يتم خارج الوطن . ونظراً لأهمية التلفزيون في الجزائر فقد تواصل الاهتمام به لمجمل المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر، حيث جاء ميثاق 1976 الصادر بتاريخ 05 جويلية 1976 والذي حدد دور وسائل الإعلام على اختلاف أشكالها نحو تحقيق هدف واحد هو : تنمية المجتمع الجزائري وتلبية حاجات المواطن في إعلام كامل(1). وبعدها جاء قانون الإعلام الأول سنة 1982 ليكرس احتكار حزب جبهة التحرير الوطني ، وبالتالي الدولة لقطاع الإعلام بما في ذلك التلفزيون حيث جاء في المادة الأولى منه! –ان الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية بيشر بقيادة الحزب وكذا القانون على ضرورة إعلام الجماهير لأنه حق من حقوق المواطن. الحق في الإعلام هو حق أساسي لجميع المواطنين ، تعمل الدولة لتوفير إعلام كامل وموضوعي .

وخضت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الى إعادة هيكلة فبتاريخ 01 جويلية 1986 بموجب المرسوم 146 الشات المؤسسة الوطنية للتلفزيون كما سبق الذكر بطابع اقتصادي وصيغة اجتماعية وثقافية ، عقب إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للإذاعة والتلفزيون ، وطبقا لهذا المرسوم تشرف مؤسسة التلفزيون على الإعلام المرئي المتعلق بالشؤون الوطنية + الجهوية والدولية وتساهم في إنتاج برامج ثقافية ، تربوية وسياسية وفقا لما تقتضيه ظروف المجتمع والصالح العام وتتخذ منه وسيلة للتعريف بالمنجزات الوطنية.

[1]. احد ادن زهير، "الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال، المرجع السابق، ص35

المبحث 3: واقع الاقتصاد في الجزائر في ظل جائحة كورونا 2019:

- أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية:

تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري لا يمكن تحديدها وحصرها لأن الجائحة أكيد سيكون لها أثار على المدى المتوسط والطويل، لكن أزمة فيروس كورونا المستجد كشفت عن وجود خلل واضح في هيكلة الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، فقد شهد الاقتصاد الجزائري تراجع في معدل نموه مسجلا 0.24% في جانفي 2020 مقابل 1.3% في نفس الفترة من السنة الماضية 2019 ، و يتوقع أن يسجل هذا المعدل .

2.6% مع نهاية السنة الحالية وبداية سنة 2021، وهذا راجع لتدني أسعار البترول كنتيجة لنقص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية.

1- على قطاع المحروقات :

تشكل إجراءات النفط والغاز94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و 60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة 7,5 بالمائة خلال العام الجاري 2020 ، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 ، انخفاض لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20.6مليار دولار مقابل 37.4 مليار دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولى لـ 2020.[1]

تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة ، على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98% كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50% من الجباية البترولية وقد تدفع 70% من الرواتب على أساس هذه المداخيل، والنظر إلى كون إيطاليا وإسبانيا الزبونتين

[1] صلاح الدين بولعراس،الاقتصاد الجزائري في التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية و المواكبة البعدية،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،الجزائر،رقم20ص7.

الرئيسيتين للجزائر في أوروبا و العالم ، هما الأكثر تضررا من أزمة فيروس كورونا ، ما يؤدي إلى تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، على أن البلاد ترتبط بأنبوبي غاز نحو إسبانيا ، و أخر باتجاه إيطاليا.

كل هذا أدى إلى تراجع عائدات الدولة من صادرات المحروقات خلال السداسي الأول من 2020 مقارنة بنفس الفترة من 2019 بحوالي 40% ، و قدرت نفس الوزارة الخسائر التي تعيدها قطاع الطاقة كما يلى :

- **سوناطراك** :يقدر الأثر المالي لتداعيات الوباء بـ 247 مليون دينار جزائري في الفترة بين 15 مارس و 31 ماي.
- **سونلغاز** :نقص في رقم الأعمال بـ 6,5 مليار دينار جزائري.
- **نفطال** : إجمالي الخسائر من1 مارس إلى غاية أوت يقدر بـ 20 مليار دينار جزائري.
- **شركة طيران طاسيلي: (فرع مجمع سوناطراك)**: تراجع في رقم الأعمال بـ 27% في مارس أي خسائر بـ 221 مليون دينار جزائري وتراجع بـ 72% في أفريل أي 595 مليون دينار جزائري.

2- على قطاع الصناعة:

إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتحدة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50% ما أدى إلى تحميل حركة التصنيع.[1]

زيادة عبء الأجور دون توفير مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد و قلة توفير المواد الأولية و وشبه المصنعة لبعض الصناعات الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج وتعطيل

[1] نفس المرجع السابق ص8

منتجات التصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين ، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4% كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبه 64% وهذا وفق آخر إحصائيات الإدارة العامة للجمارك الصينية، بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطيل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن و طول فترة الأزمة .

3- على قطاع النقل:

في هذا العنصر سيتم التطرق إلى أنواع النقل المختلفة في الجزائر ومدى تأثير جائحة كورونا على هذا القطاع.

أ- **النقل البحري** :سندرس قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، وجانب النقل البحري للبضائع.

* **النقل البحري للمسافرين:** بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد 19 ، ثم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50 بالمائة من رقم أعماله ، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق في شهر مارس، فمن المتوقع أن تضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين.[1]

[1] يمونة رياض صديقي، سوسن عويسي، واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قالمة، 2020،2021 ص 71.

* **النقل البحري للبضائع:** –سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد ، وضمان استقرار الأسواق و تموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد ونقل الغيار و المواد الكيمائية ، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية ارتفاعا خلال فترة الجائحة.[1]

ب– النقل الجوي: لقد أثر تفشي وباء كوفيد 19 على شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار سنة 2020، بانخفاض 55% مقارنة بعام 2019، و بالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت بـ3 1 مليار دينار، و ذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي، و الرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدد رحلات نقل السلع الضرورية، و هو ما أثر سلبا مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019.

* **النقل بالسكك الحديدية:** بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي، قرابة 1 مليار دينار جزائري أي ما يقدر بـ 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

[1] نفس المرجع السابق، ص 71.

* **نقل المسافرين:** كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34,5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لتعليق الرحلات ثم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.

* **نقل البضائع** :لم يتأثر نقل البضائع بسبب الابقاء على نقل السلع والمنتجات الاستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمائة.

* **خسائر أخرى** :اضطرت الشركة لإحالة 50 بالمائة من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في الوقت التي تسجل فيه الشركة تراجعا معتبراً في مداخيلها، هذا بالإضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة على استمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصيانة

4- على قطاع السياحة :

لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 – منذ تعليق الرحلات ، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر و التنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع مع المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط و مضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية ، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي غلقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 72.

5- **على القطاع الجبائي والفلاحي:** ستفقد القاعدة الجبائية جزء امن المساهمات الضريبية، وسيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي.

6- على القطاع الفلاحي: بقي في منأى عن الركود الذي شهدته البلاد، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

7-على قطاع التعليم :

أثر فيروس كورونا المستجد على قطاع التعليم، حيث تم إصدار أمر توقف الدراسة في المدارس بأطواره والجامعات كذلك لمنع تفشي هذا الفيروس، بالإضافة إلى معاهد التعليم العالي والمؤسسات التكوينية (مؤسسات التكوين المهني) ومدارس التعليم القرآني، والزوايا، و أقسام محو الأمية ، وجميع المؤسسات التربوية الخاصة ورياض الأطفال كإجراء احترازي للوقاية من عدوى هذا الفيروس.

لقد نسبت جائحة كورونا في انقطاع أكثر من 6,1 مليار تلميذ وطالب عن الدراسة ، أي ما يقارب 80% من الطلبة، وجاء ذلك في وقت تعاني فيه العديد من الدول من أزمة تعليمية تظهر من خلال التسرب المدرسي ، ضعف الهياكل التعليمية، الاختلال الجغرافي لفرص التعليم وضعف الجودة.

لذلك فإن التعليم الالكتروني (E. Louring)، والتعليم الالكتروني (Education) برزت كأفضل سياسة لمواصلة العملية التعليمية خلال جائحة كورونا و كذلك لدخول مسار تعميم وتحسين الخدمات التعليمية لمختلف الفئات و المناطق الجغرافية والخروج من الأزمة بشكل أقوى وفي أفضل مسار.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 75.

المبحث 4: استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

أولا: سياسة إنعاش الصناعة:

يرتبط نشاط المؤسسة الصناعية وبقاءها وقدرتها على المنافسة بمدى قدرتها على الاستجابة لحاجيات زبائنها، ومنه تظهر أهمية توجيه المؤسسات تحقيقا لأهدافها الخامدة فضلا عن أهدافها التنموية بصفة عامة .

أ- آفاق التنمية في ظل تحقيق استراتيجية صناعية اعتمادا على الموارد المتاحة:

بتعيين على الدولة الجزائرية لتحقيق السياسة الصناعية الحالية والمستقبلية توحيد آفاق مستقبلية تعتمد على عنصري الموارد الطبيعية والبشرية، من خلال تثمين الموارد الطبيعية، حيث تعتبر وفرة الموارد الطبيعية نقطة بداية المسار الصناعي، خاصة ما تعلق بالموارد الطاقوية ، ما دفع بالحكومة إلى إيجاد وسائل في إطار التنمية الاقتصادية، حيث كشفت عن طموح الإنتاج 10% من الكهرباء من مواد متجددة مثل الماء ، الشمس ، الرياح ، وذلك بحلول 2020 .

فالهدف الأساسي لاستراتيجية الصناعة الحالية في الجزائر هو توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، وهو ما يفسر عنه بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات، فضلا عن ضرورة تأهيل الموارد الطبيعية.[1]

ب- أساليب إنعاش الصناعة :

أ- سياسة ترقية الاستثمار:

تتصدر الاستثمارات (الوطنية والأجنبية) مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، لذلك تسعى الجزائر إلى وضع الاستراتيجيات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة وأن

[2] أكلي نعيمة، إستراتيجيات التنمية في الجزائر ، باحثة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 2-3.

مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا بدءا من التسهيلات المقدمة لإنشاء المشروع إلى غاية التصفية النهائية، لذلك يستدعي تطوير الاستثمار محيطا فعالا للمستثمرين وإطارا مؤسساتيا ملائما، ونظاما تحفيزيا للحماية، وعليه فإن استراتيجية ترقية الاستثمار تعد جزءا لا يمكن فصله عن استراتيجية النظام الاقتصادي في مجمله .

وتحفيزا للاستثمار تم إدخال عدة تعديلات على الأمر رقم 08/06 المتعلق بتطوير الاستثمار للنظام القائم، من بينها:

- إعادة تهيئة مسار منح المزايا وتسييرها لمطابقتها مع الممارسات الدولية في المجال.
- تقليص مدة معالجة ملفات الاستثمار.
- حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن لدى اللجنة المتخصصة لهذا الغرض.
- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للأجانب.
- مراجعة قانون الجمارك .
- تخفيض التكاليف الجبائية والاجتماعية.
- إلغاء الضريبة على الفوائد المستحقة من عملية التصدير.[1]

2- سياسية التأهيل:

يعرف التأهيل أنه مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة لتحسين وترقية فعالية المؤسسة على مستوى منافسيها الزائدين في السوق، حيث يحتوي على مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، تقني وتسييري بهدف تحقيق التنافسية وجعلها تتمتع بقدرة من خلال منتجات جيدة تستجيب للنوعية وتحقيق الأرباح ثم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل نظرا لأهمية تأهيل المؤسسات

[1] نفس المرجع السابق ص3

الاقتصادية في تحسين القدرة ا لتنافسية لمواجهة المنافسة الدولية، فضلا عما يبادر به من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية و يتمحور فيما يلي :

- توحيد البرامج العالية في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع.
- تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرنة.
- التكفل بتأهيل المؤسسات بالتنسيق والمتابعة والتقييم.
- استهداف أحسن الأولويات القطاعية ونظام المساعدات والتحفيز.

3- التقييس:

يساهم تطوير نشاطات: التقييس، الاعتماد، التصديق، والملكية الصناعية، في عملية عصرنة الاقتصاد الوطني، إذ يندرج الإشهاد على المطابقة ضمن مساعي الجودة المتبعة في مجال التقييس، وهذا الإشهاد يستجيب لحاجة المؤسسة في التمتع بثقة المتعاملين معها التي هي عامل للاندماج الاقتصادي.

4- تطوير العنصر البشري:

يعتمد نجاح كل مؤسسة على تطوير العامل البشري باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات و عصرنة الصناعات، ما يستدعى تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل من خلال استحداث مدارس تكوين المهنيين والتقنيين السياسيين في القطاعات الصناعية الكبرى، فضلا عن تنويع قنوات التكوين لمطابقة التأهيل حسب حاجة السوق وتثمين رأس المال البشر[1]

ثانيا :استراتيجية التنمية القائمة على أساس الانتقال إلى اقتصاد السوق:

من أهم مظاهر إنكماش أدوار الدولة في الميدان الاقتصادي هو تطبيق ما يعرف بسياسة الخوصصة فضلا عن سياسة الاستثمار إلى جانب سياسة الضبط.

[1] يمونة رياض صديقي، سوسن عويسي، واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قالمة، 2020،2021 ص 74.

أ- سياسة الخوصصة:

يقصد بالخوصصة في القانون الاقتصادي الجزائري، التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص، وهذا التحول يعني الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو في جزء منها أو في تحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفية تحويل التسيير وممارسة شروطه.

تهدف الخوصصة في الجزائر إلى تحقيق فعالية اقتصادية كبرى أساسها النمو و المتزايد.[1]

و توفير مناصب الشغل، وتعويض نمط التسيير الليبرالي بنمط تسيير اقتصادي عقلاني، فضلا عن القضاء على الجمود البيروقراطي، والتقليل من عبء الميزانية على المدى المتوسط، واستعمال عائداتها في تسيير الديون وتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى المساهمة في عصرنة وتقوية المنافسة بين المؤسسات المالية، وتشجيع شفافية المعاملات والقضاء على الممارسات غير الأخلاقية، وهو ما يعزز ويخدم التنمية بكافة أبعادها.

ب - سياسة الاستثمار:

يقصد بالاستثمار اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية أو إعادة التأهيل أو الهيكلة والمساهمة في رأس مال مؤسسة نقدية أو عينية، فضلا عن استعادة النشاطات في اطار خوصصة جزئية أوكلية.

ج- سياسة الضبط:

تحقيق التوازن في ميزانية الدولة مرهون على تحسين تسير الموارد المالية من خلال التحكم في المصاريف، وعليه يتعين على الدولة محاربة التهرب الضريبي، فضلا عن اعتباره جريمة اقتصادية فإنه يحرم ميزانية الدولة من عائدات كثيرة، من خلال تحديد جميع الوسائل المادية

[1] نفس المرجع السابق، ص 5.

والبشرية تحقيقا للمصلحة العامة فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار أن القطاع العام قطاع رابح ، كما يتعين على الدولة اللجوء إلى تحديد إجراءات كالقروض بدلا من عملية إصدار النقود التي تغذي التضخم.

فضلا عن محاربة التهرب الضريبي يتعين على الدولة التحكم في سياسة الصرف التي تعتبر وسيلة تاثير على تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات و على ربحية الصناعات التصديرية .

و بصفة عامة يمكن القول أن الإطار المؤسساتي في الجزائر قابل للاكتمال والإضافة كإعادة صياغة النظام الجمركي، تكييف لكل النصوص الاجتماعية مثل قانون العمل، نظام الضمانات الاجتماعية و هو ما لا يتحقق إلا في إطار وجود دولة وسلطة قوية تعمل على احترام هذه الإجراءات.

ثالثا : الحكومة وتأثيرها على التنمية:

يرتبط تعزيز الحكومة الرشيدة ومحاربة الرشوة فضلا عن مكافحة الفساد ارتباطا وثيقا، خاصة وأنها عنصر أساسي لتحقيق النمو والتنمية على مختلف الأصعدة.

أ)- تفعيل التنمية من خلال تطبيق مفهوم الحكومة:

1)- استراتيجية مواجهة الفساد الإداري والمالي:

نظرا لانتشار الممارسات التي تتجاوز القانون والتي من شأنها مخالفة اقتصاديات السوق الصحيحة و ما تتضمنه من قواعد صارمة لضبط الأعمال والمعاملات لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المستمرين المساعدين بالإضافة إلى اعتبار الغش والرشوة الدعامة الأساسية للفساد، فإنه يتعين اكتشاف ما تتضمنه من قواعد صارمة و ذلك من خلال وضع استراتيجيات عن طريق الآليات التالية:

– إصلاح الهيآت الحكومية، ومحاربة الأداء البيروقراطي وتقييم أساليب العمل بصفة مستمرة.[1]

– زيادة كفاءة قدرات العاملين ورفع مستوى خبراتهم ومؤهلاتهم من خلال برامج التدريب، بالتالي تقوية قدرات الهيآت الحكومية والإدارية والتنفيذية.

– إتباع معايير المحاسبة الدولية ما يدعم كفاءة الإدارة المالية.

2- مكافحة الرشوة كجزء من إصلاحات الحكومة :

وفقا لمؤشرات البنك الدولي العالمي للحكومة تحقق دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتائج اقل من المتوقع بشكل ملحوظ بالنسبة لمعدلات مداخيلها ، حيث تشترك جميعها في نقاط الضعف ذاتها التي تتعلق بالحكومة، وتعد نقاط الضعف هذه متأصلة في *طبيعة* المنطقة السياسية والاقتصادية، ذلك أن أغلب الدول استبدادية ، فضلا عن اعتمادها اقتصادياً على النقط الذي يرتبط بجوهر *أنماط* النظم السياسية والاقتصادية، وطريقة عملها التي تضعف بشكل كبير نظام الضرائب والتمثيل ، و هو ما يشهد ا لطريق للفساد ، لذلك تعد فجوة الحوكمة نتيجة للمؤسسات السياسية والاقتصادية التي تجمع بين الاستقراء اقتصاد السوق، وعليه بات وضع آليات لمكافحة الرشوة من أجل تحقيق مستوى حوكمي أفضل في القطاعين، العام والخاص و يكتسب أهمية قصوى من خلال العمل على تحسين أداء القطاع الخاص، فيما تعلق بالرشوة وبإشراك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في حوار بناء.

ب الحوكمة والفساد وتأثير هما على التنمية:

التنمية هدف تسعى إليه جميع الدول ، وتعمل حوكمة الشركات من خلال سوء استخدام كافة الموارد الاقتصادية ،و دعم تنافس الشركات لجذب المزيد من مصادر الأموال وتعزيز البنود في حين بينت العديد من الدراسات أن الرشوة تعمل على إبطاء معدل النمو من خلال استعمال

[1] نفس المرجع السابق ص 7

المواهب والقدرات في مختلف شرائح المجتمع ، أو النمو المشوه للمؤسسات وظهور الاقتصاد غير الرسمي، فضلا عن تحريف النفقات والاستثمارات العامة وتدهور البنية التحتية المادية [1].

لذا بات تفعيل الحوكمة يتطلب نظاما من الضوابط والتوازنات في المجتمع يحدّ من الإجراءات التعسفية و التواطئات الإدارية للسياسيين والموظفين ويقوم على تشجيع حرية التعبير و مشاركة المواطنين، ويعمل على تقوية ضمان أولوية العدالة والحق.

رابعا: البيئة وتحقيق الأهداف التنموية :

تعد مشكلة تغيير المناخ تحديا كبيرا لمختلف الدول، حيث تتوقع تقارير المنظمات المهتمة بالشؤون الانسانية نزوح ما يقارب مليار شخص بحلول 2050 ، بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية ومشاريع التنمية الكبرى.

النظريات التنموية الحديثة ترتكز على مفاهيم متعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية التي يجب أن تكون منسجمة مع متطلبات البيئة، فموضوع التنمية يرتكز على الإيكولوجيا باعتبارها أكثر تأثيرا وتحكما في العملية الإيديولوجية.[2]

1- أثر حماية البيئة على التشغيل:

تأثر السياسة البيئة تأثيرا سلبا على التشغيل حيث يمكن منع تنفيذ بعض الاستثمارات في مجالات معينة لأسباب مردها حماية البيئة مثل محطات الطاقة النووية، إلا أن تأثيرها الإيجابي على التشغيل له دوره الفعال من خلال خلق فرص عمل جديدة ، أو المحافظة على أماكن تحمل قائمة من خلال الاستثمارات البيئية ونفقات حماية البيئة حيث أن النفقات التي تنفقها الحكومة وقطاع الأعمال على حماية البيئة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ، وعليه

[1] نفس المرجع السابق ص7

[2] نفس المرجع السابق، ص 7-8.

فإجراءات حماية البيئة وإن تسببت بآثار سلبية على المستوى الجزئي ،إلا ان تأثيرها إيجابيا بصورة فعالة على المستوى الكلي.

2- تأثير حماية البيئة على استقرار مستوى استقرار الأسعار:

تسبب التعليمات والقيود المفروضة على حماية البيئة فضلا عن الرسوم والضرائب البيئية وجل أدوات السياسة البيئية في تكاليف إضافية ناتجة عن النقص في قيمة المعدات والتجهيزات البيئية، بالإضافة إلى ذلك تؤثر السياسة البيئية الحكومية تأثيرا معتبرا على الأسعار في بعض الصناعات والمنتجات التي تكون مثقلة بشكل كبير للبيئة ،ما يمكن أن يسفر عنه انخفاض القدرة التنافسية في الفروع المعنية، بالتالي الحد من الإنتاج، وعليه يظهر تأثير إجراءات حماية البيئة في شكل نقص في عرض بعض المنتجات ومن تتجه أسعاره نحو الارتفاع بالتالي خدمة التنمية .

3- أثر حماية البيئة على النمو الاقتصادي:

تأثر سياسة حماية البيئة على النمو الاقتصادي من خلال تطور تكنولوجيا حماية البيئة التي تحمل نموا اقتصاديا، بالإضافة إلى تأثير الإنفاق على النمو في الأمد الطويل، و إن كان *النمو* الاقتصادي غير المتحكم فيه يمكن أن يؤدي إلى تلويث البيئة وهو ما يكون له تأثير على شروط إنتاج السلع الملائمة للبيئة .[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 9-10.

المبحث 5: معوقات السياسات العامة الاقتصادية وطرق مواجهتها:

عرف الاقتصاد الوطني العديد من المعوقات التي جعلت من الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات وتهميش بقية القطاعات التي تقدم قيمة مضافة ضعيفة للاقتصاد مثل قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة ومن أهم المعوقات تذكر من بينها ما يلي:

1- معوقات السياسات العامة الاقتصادية:

هناك العديد من المعوقات التي تقف عائقا أمام الإقلاع الاقتصادي في الجزائر ومن بينها:

- غياب رؤية واضحة يقوم عليها الاقتصاد الوطني تكون على المستويات الثلاثة القريبة والمتوسطة الطويلة الأمد.

- ثانيا انتشار ما يسمى بالسوق الموازي الذي يخضع للرقابة الحكومية أي يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه اتجاه الدولة، ويستمد وجوده من عيوب وثغرات القطاع الرسمي.

- غياب مراكز بحث تعمل على القيام بتقييم حقيقي وموضوعي لوضعية الاقتصاد الجزائري بعيدا عن توجهات السلكية السياسية الحاكمة.

- صحيح أن هناك إرادة سياسية في الجزائر لتحسين الاقتصاد الوطني إلا أنها لا تزال غير كافية لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي في الجزائر.[1]

- التوصيات التي تعمل بعض المجالس الاستشارية بمجلس المحاسبة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لا تحص بالطابع الإلزامي التي تجعل صناع القرار في الجزائر يشبهون لها في عملية إصلاح الاقتصاد الوطني، فالمتتبع لهاته التقارير يلاحظ أنها تقارير تقدر تقييما للوضعية الاقتصادي، في الجزائر إلا أنها تبقى حبر على ورق.

- البيروقراطية الشديدة التي تعد معرقلا للاستثمار ونظرا للصعوبات التي يوجهها المستثمر خاصة رجال الأعمال من داخل أو خارج البلاد خاصة ما يتعلق بقاعدة 51 مقابل 49.

[1] حمادي مصطفى، معوقات السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر، ص 211.

– كذلك ما يلاحظ في التشريعات الاقتصادية الجزائرية ضبابتيها التي لا تزال غير ملائمة لاقتصاد السوق الذي يقوم على المنافسة الحرة وتقليص تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي تحت شعار دعه يعمل يمر.

– الظروف التي عرفتها البلاد خلال العشرية السوداء تعد أيضاً من أسباب *بقاء* الاقتصاد الوطني ضعيفا نظرا لتدمير العديد من المؤسسات العمومية في هاته الفترة التي أوقفت تطور الاقتصاد الوطني.

– عدم وجود قطاع خاص فعال يعمل على منافسة الحكومة من خلال المشاريع والاستثمارات لكي يستطيع فرض نفسه كفاعل رئيسي ومحوري في السياسة الاقتصادية الوطنية.

– ذهنية الفرد الجزائري التي تقوم على مرجعية غير منسجمة مع ما تفرضه متطلبات الإقلاع الاقتصادي كالمبادرة بإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة تقوم بإنعاش الاقتصاد الوطني.

– أن كل من الزراعة والسياحة قطاعات راكدة قيمتها المضافة ضعيفة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والتي لا ترق لأن تكون محركات حقيقة لتحقيق إقلاع اقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات.[1]

[1] نفس المرجع السابق ص212.

الجانب التطبيقي

بطاقة تقنية لبرنامج "ساعة اقتصاد"

اسم البرنامج: ساعة اقتصاد

نوع البرنامج: اقتصادي

مدة العرض: 56دقيقة

القناة: الحياةtv الجزائرية

تقديم: ايمان عياش وزير

المواضيع التي تتناولها الحصة: تركز الحصة على جميع القضايا الاقتصادية التي تبرز اهم التحولات الاقتصادية في البلد مع أبرز القرارات التي تأتي لصالح تشجيع الاستثمار الريادية كما تعالج مختلف الزوايا التي تأتي ضمن المحور الاقتصادي من زراعة وتجارة وصناعة.

I- – فئات الشكل:

- الجدول رقم1: يمثل فئة الأساليب التعبيرية :

التكرارات النسبة المئوية / الأساليب التعبيري	التكرار	النسب المئوية
- أسلوب إخباري.	**18**	**20.45**
- أسلوب تحليلي تفسيري.	**52**	**59.09**
- أسلوب اقتراحي بناء.	**9**	**10.22**
- أسلوب استقصائي.	**6**	**6.81**
- أسلوب بيوغرافي.	**3**	**3.40**
المجموع	**88**	**%100**

- **التحليل الكمي:** نرى من خلال الجدول بروز واضح للأسلوب التحليلي التفسيري على غرار الأساليب الأخرى وذلك بنسبة 59.09%، بينما يحتل الأسلوب الإخباري نسبة الـ 20.45%، أما الأسلوب الاقتراحي يمثل 10.22% والاستقصائي 6.81%، بينما أصغر نسبة للأسلوب البيوغرافي بنسبة 3.40%.

- التحليل الكيفي: تم تصنيف النقاش في الحلقات محل الدراسة إلى عدة اساليب حوارية حسب ما يقتضيه سياق النقاش من أسلوب صعيد، ما أخرج لنا تنوعا فريدا يضم كل فكرة و يحصرها في أسلوب يمثل طرحها لتتجلى هذه الأساليب في أسلوب تحليلي تفسيري طغى بدرجة أولى على النقاش كونه يمثل ركيزة التفسير و التحليل الذي يوضح القضايا الاقتصادية و

يبسطها في ذهن المشاهد من ناحية الدور و الأهمية، بعدها يأتي الأسلوب الإخباري الذي يلعب دور المعلن و المزود بالمعلومات و التفاصيل و المفصح عن أهم القرارات الحكومية و مساعيها و طموحاتها ليأتي الأسلوب الاقتراحي البناء بخطاب طرح البديل و اقتراح الحلول البناءة الإسهامية، أما الاستقصائي فكان نوعا من التقصي و نهش المعيقات و الانعكاسات بأسلوب تحقيقي ينهش في الخلفيات و الأسباب .

ليبقى الأسلوب البيوغرافي كنوع من الضوء المسلط على ضيوف كانوا مثالا لريادة الأعمال والمشاريع الاستثمارية ومحفز للشباب و الجمهور المشاهد.

- الجدول رقم2 :يمثل فئة اللّغة المستخدمة:

التكرارات والنسبة / اللّغة	التكرار (عدد مجموعة المدة الزمنية و مجموع الحلقات)	النسب المئوية
العربية الفصحى	**235.5 دقيقة**	**87.51**
العامية	**29.6 دقيقة**	**10.99**
الهجينة	**4 دقائق**	**1.48**
المجموع	**269.10 د**	**%100**

- **التحليل الكمي:** من خلال الجدول نرى بروزا واضحا للعربية الفصحى بنسبة 87.51%، أما العامية بنسبة 10.99% و الهجينة 1.48%.

- التحليل الكيفي: لقد احتلت اللغة العربية الفصحى صدارة الاستعمال اللغوي و هذا نظرا للطبيعة الأكاديمية للحصة ما يستدعي نقاشا بلغة أكاديمية معتمدة و محصنة و ذو كفاءة معرفية، إذ كان موضوع "توطين المؤسسات الناشئة و موضوع الاستثمار و التوظيف"، معتمدا

على الفصحى اعتمادا كليا، بينما كان موضوع الزراعة الذكية مستعينا ببعض الكلمات العامية أثناء التعثر في اللغة الفصحى إلى جانب بعض المصطلحات بالأجنبية كتدعيم للموضوع، في حين كانت العامية حاضرة نسبيا إلى جانب الفصحى الطاغية في موضوع الشراكة الجزائرية و جنوب إفريقيا و موضوع التحولات الاقتصادية، و هذا يعود إلى قدرة الشخصيات الفاعلة في الحصة على التحكم لفترات أطول بالعربية الفصحى، ما يجعلهم مضطرين أحيانا لاستعمال العامية أو الأجنبية تهربا من الإنكباس اللفظي.

- الجدول رقم3: يمثل فئات الوسائط المستخدمة

التكرارات والنسبة المئوية / نوع الوسيط	التكرار (من مجموع المدة الزمنية للحلقات)	النسبة المئوية
- فيديو صامت داعم يستحوذ على جزء من الشاشة دون قطع عبر الحوار.	**175 دقيقة**	**%65.15**
- دون وسائط.	**93.60 دقيقة**	**%34.84**

- **التحليل الكمي:** من خلال الجدول يتضح أن الحصة قد اعتمدت على فيديو صامت يستحوذ على جزء من الشاشة دون قطع الحوار بنسبة 65.15% لتبقى نسبة 34.84% دون وسائط.

- **التحليل الكيفي:** لقد اعتمدت الحصة في جميع حلقاتها على وسيط يمثل فيديو صامت يستحوذ على جزء كبير من الشاشة يدعم الموضوع و يخدمه لكنه لا يقطع سير الحديث أبدا، ففي موضوع توطين المؤسسات الناشئة برز فيديو يجسد مشاهد لحركة شبابية طلابية في الجامعات و النوادي حول المقاولاتية و ريادة الأعمال لتكون سندا لحديث الشخصيات الفاعلة،

و في الزراعة الذكية كان الفيديو كذلك عبارة عن مشاهد زراعية ترابية، و آلات فلاحية، و في موضوع التحولات الاقتصادية الكبرى، كان الفيديو لمشاهد تمثل حلقة ،جائزة أحسن مصدر لسنة 2023 و في موضوع الشراكة الجزائرية و جنوب إفريقيا تجسد الفيديو في شكل مشاهد للحدود الجزائرية على الميناء و صناديق بترولية، إضافة إلى لقطات تمثل السفارة الجزائرية.

أما في موضوع الاستثمار والتوظيف مثل الفيديو آلات إلكترونية وأجهزة صناعية ومصانع ما يبرز حركة من العمل والمثابرة.

ويجدر الإشارة الى أن الفيديو يستحوذ على ما يعادل 35 دقيقة من عمر العدد.

- الجدول رقم4: يمثل فئة الزمن المخصص للحوار بين الضيوف في الحصة:

التكرارات والنسبة المئوية / الحصر اللإحصائي	التكرار من مجموعة مدة الحلقات	النسب المئوية
- تصريحات الضيوف.	**185 دقيقة**	**%68.85**
- مداخلات الصحفية.	**76 دقيقة**	**%28.28**
- اتصال هاتفي عبر السكايب	**7 دقيقة و 10 ثا**	**%2.64**
- فواصل إعلامية.	**50 ثانية**	**%0.22**
المجموع	**268.60 د**	**%100**

- **التحليل الكمي:** لقد استحوذت تصريحات الضيوف على ما يتجاوز نصف مجموع المدة الزمنية للحلقات وذلك بنسبة 68.85%، بينما استحوذت مداخلات الصحفية على جزء لا بأس منه بنسبة28،28% أما الفواصل الإعلامية كانت نسبة 0.22%.

- التحليل الكيفي: بما أن الحصة كان من الطابع الحواري فبطبيعة الحال سيكون للضيوف الفاعلين أكبر قدر من عمر الحلقات، إذ اتسمت بتنوع الشخصيات الفاعلة ما جعل حديثهم يستغرق 185 دقيقة من مجموع الحلقات محل الدراسة، بينما استغرقت مداخلات الصحفية ما يعادل 76 دقيقة كونها هي فائدة الحديثة و المسيرة لها، من طرح للأسئلة و مقاطعة و تدخل و تدعيم، أما الاتصال الهاتفي فقد كان في حدود 7 دقائق للسيد "أحمد موايسى" مدير التسويق الذي أنظم في عدد التحولات الاقتصادية إلى الحصة عبر تقنية السكايب ليستغرق ما يعادل 7 دقائق و 10 ثواني في حديثه، بينما الفواصل الإعلامية فقد كانت قصيرة جدا و لا تتجاوز الـ 10 ثواني في كل حلقة، إذ كان عبارة عن فاصل قصير جدا في منتصف كل عدد و أخر قصير أيضا في بداية كل عدد.

I فئات المضمون:

الجدول رقم 5 : يمثل فئة القضايا المعالجة

التكرارات والنسبة المئوية فئة القضايا	التكرار	النسب المئوية
الاستثمار و زيادة الأعمال	**3**	**%60**
الاقتصادي الزراعي.	**1**	**%20**
النمو الاقتصادي	**1**	**%20**
المجموع	**5**	**%100**

– **التحليل الكمي:** نلاحظ من خلال الجدول احتلال قضية الاستثمار وريادة الأعمال نسبة 60%

و 20% للاقتصاد الزراعي وقضية النمو الاقتصادي.

– **التحليل الكيفي:** لقد برزت قضية الاستثمار و ريادة الأعمال كأكثر قضية، تناولا نظرا لطبيعة العناصر الموضوعية التي شكلت مجموع الحلقات بحيث تناول الاستثمار و ريادة الأعمال 3 أعداد تنصب في نفس القضية ألا و هي "توطين المؤسسات الناشئة"، "الشراكة بين

الجزائر وجنوب افريقيا"، "الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و التوظيف "،و التي بدورها تشكل عمق القضية و أبعادها لأنها تتلخبط في حركة الأعمال و الريادة و المقاولاتية، بينما أحذت قضية الاقتصاد الزراعي وجها واحدا و عددا واحد من مجموع الأعداد و التي تخصصت في موضوع واحد بعنوان: "الزراعية الذكية بالجزائر"، و نفس الأمر متعلق بقضية "النمو الاقتصادي" التي أخذت مجراها في حلقة مخصصة بعنوان: "التحولات الإيجابية الكبرى في الاقتصاد الجزائري"، لكن الفرق يكمن في أن هذا الموضوع يستمد بعض جذوره من الاستثمار و حركة الأعمال كونه متعلقة بنفس السياق الاقتصادي ألا و هي "التنمية".

- الجدول رقم 6: يمثل فئة العناوين الرئيسية:

فئة التكرارات والنسبة المئوية / العناوين الرئيسية	التكرار من حيث الأفكار الاساسية	النسبة المئوية
- توطيد المؤسسات الناشئة لدعم الشباب ودفع الاقتصاد الوطني.	**20**	**22.27**
- الزراعة الذكية في الجزائر و ترقية الإنتاج الزراعي.	**20**	**22.72**
- التحولات الإيجابية الكبرى في الاقتصاد الجزائري.	**17**	**19.31**
- الجزائر وجنوب إفريقيا، التأسيس لشراكة اقتصادية كبرى.	**11**	**12.5**
-الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. استحداث ألاف مناصب الشغل خلال المشاريع الاستثمارية المسجلة.	**20**	**22.72**
المجموع	**88**	**%100**

– **التحليل الكمي:** نلاحظ من خلال الجدول بأن الحصة من خلال الأعداد المختارة للدراسة قد ركزت على المواضيع المتعلقة بريادة الأعمال والاستثمار والإنتاج بنسبة 22،72% اذ كان موضوع توطين المؤسسات الناشئة لدعم الشباب وموضوع الزراعة الذكية وكذلك ترقية الاستثمار يستحوذ على نسبة 22.72% من كل عدد، في حين حاز موضوع التنمية والتحولات الاقتصادية في الجزائر على نسبة 19.31% وموضوع الشراكة بين الجزائر وجنوب إفريقيا على 12.5%.

– **التحليل الكيفي:** من خلال تحليل عناوين و عناصر الحلقات الخمس للبرنامج، يظهر توجه واضح نحو إبراز المواضيع الاقتصادية ذات الطابع التنموي و الداعم للسياسات الرسمية، إذ أبرزت قضية توطين المؤسسات الناشئة لدعم الشباب وتطوير الاقتصاد الوطني ، و الزراعة الذكية لترقية الإنتاج الزراعي، و التحولات الاقتصادية الإيجابية و كذا الشراكة الجزائرية مع جنوب ايفريقيا مع الاستثمار و التوظيف نمطا من الخطاب الإعلامي التفسيري و الدعائي، الهادف إلى تعزيز صورة الدولة كمحرك رسمي للاقتصاد مع تصوير الواقع الاقتصادي بنوع من الإيجابية و شكل من التحفيز الذي يحرك إرادة المهتمين بالإنتاج و ريادة الأعمال و يبعث فيهم الأمل و يحفزهم على المبادرة نحو الخطوات الأولى في عالم الصناعة و الإنتاج، ففي حلقة "**توطين المؤسسات الناشئة**" تم التركيز و التأكيد على دور المؤسسات الناشئة، المصغرة و دور الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية و إضفاء روح الاستثمار لدى الشباب، و ذلك بدعم الأفكار الإبداعية التي يحملها الشباب و سعي الحكومة إلى إخراجها من الحرم الجامعي إلى عالم الريادة و أوضحت عن الأبواب التي فتحتها الجامعات و الوزارة، لاستقبال الأفكار الإبداعية و الطاقات الشبابية من خلال توطينها عبر حاضنات الأعمال ،و هي الفكرة التي شرحتها "كسوري صارة" مديرة حاضنة أعمال في جامعة هواري بومدين، و لخصتها في اعتبارها مكاتب داخل الحرم الجامعي تمنح لأصحاب المشاريع و تتضمن المرافقة و التكوين لتضع لها

مكانا في الأسواق المحلية، بينما أكد "أحمد مير" رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار على تصريح السيد رئيس الجمهورية في بلوغ 20 ألف شركة مصغرة في سنة2029، ما يثبت مساعي الحكومة في دعم الشباب و تطوير حركة الاقتصاد، و قد كان السيد "فارس حيرد" رئيس المؤسسة الناشئة للدفع الإلكتروني و السيدة "هديل بن عبد القادر "صاحبة مشروع إنشاء مادة أولية للعدسات الطبية دليلا واضحا على ذلك، أما في حلقة الزراعة الذكية و تطوير الإنتاج الفلاحي فقد تم تسليط الضوء على أهمية هذا القطاع الذي يساهم بـ 20% من اقتصاد البلاد إذ تم الإشارة إلى الرقم الذي حققته الفلاحة في أواخر 2024، و الذي بلغ 37 مليار دولار أي ما يعادل 15% من الناتج الداخلي الخام، ما فرض على الحكومة توفير أكبر قدر من الإمكانيات لتطوير القطاع أكثر خاصة مع الأرقام القياسية التي حققتها بعض ولايات الوطن في الإنتاج الفلاحي، و التي أشار إليها السيد "مصطفى بناوى" مثل 53% من إنتاج البطاطا في واد السوف و احتلال الجلفة المرتبة الأولى في إنتاج زيت الزيتون، كما تم التأكيد على إنشاء الدولة لوزارة تجارة خارجية للتصدير ما يعكس سعي الحكومة لتقليص عدد الإيرادات و التحرر من التبعية الطاقوية لعائدة المحروقات، إضافة إلى استغلال التكنولوجيا و الاعتماد عليها لخدمة القطاع و ذلك بجعله في متناول الطلبة الحاصلين على شهادات جامعية في القطاع الزراعي لإدراج الذكاء الاصطناعي و إدماج الآلات الحديثة بالزراعة.

وفى موضوع التحولات الاقتصادية الإيجابية الكبرى فقد برز إصرار الحكومة على خلق قوة اقتصادية و حركة تصديرية خارج المحروقات تزامنا مع جائزة رئيس الجمهورية لأحسن مصدر في أخر سنة 2023 خاصة مع المكاسب التي حققتها الجزائر في السنوات الأخيرة و التي رفعت من طموح الدولة لبلوغ مبلغ 29 مليار دولار لسنة 2030 خارج المواد البترولية تحفيزا للاستثمار و الإنتاج و التصنيع و خفض نسبة الاستيراد الذي كان قد بلغ 85 دولار قبل 2019 ليصل إلى 37 مليار في أخر هذه السنوات، مع كشف بعض المعيقات و التحديات

التي قد تصادف تعرقل سير حركة الاقتصاد الجزائري من بيوقراطية ادارية و نقص المؤهلات و اقتراح الحلول لها كضرورة بناء خريطة جيو سياسية جديدة للجزائر للحفاظ على مصالحها و سحب العقوبات على أخطاء المستثمرين بأسلوب تحليلي أكاديمي ذو أبعاد اقتصادية، و نظرة تنموية للمستقبل.

أما بخصوص موضوع الشراكة بين الجزائر و جنوب إفريقيا فقد كانت بخطاب مائل إلى التحليل و التفسير و اقتراح البدائل و الحلول، بحيث كان الحديث و النقاش بين الضيوف يتراوح بين إبراز أهمية بناء علاقات سياسية وطيدة بين الجزائر و جنوب إفريقيا لتحقيق التقارب الاقتصادي و تعزيز المبادلات في ظل تبادل الخدمات من صادرات و واردات و التي تتحقق بين البلدين إثر تفعيل علاقات سياسية طيبة تنعكس إيجابا على الجانب الاقتصادي ما يعزز فرصة استفادة الجزائر من تجارب جنوب إفريقيا الناجحة خاصة في الصناعة التحويلية التي ستحقق مكاسب كبرى اذا تم التحكم بها مع الكشف عن توقيع الحكومة لمذكرة تقاسم بين الغرفة التجارية و الصناعية للبلدين، الهادفة إلى إنشاء مجلس أعمال مشترك و ضرورة إعطاء الفرص للصناع و التجار في تسيير هذا المجلس بدل تسييره إداريا و ذكر الخطوات التي بادرت فيها الدولة في صنع فروع بنكية و تحفيز المستثمرين و القضاء على مشكل العقار، ما يوضح كذلك اهتمام الحصة بإظهار مساعي الحكومة في التنمية، بخطاب داعم و مشجع.

أما في موضوع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار فلا يخلو هو أيضا من التفسير و التحليل إبراز واهتمامات الدولة بكل ما هو قطاع اقتصادي استثماري بحيث عمدت الحصة إلى إحصاء عدد المشاريع التي سجلتها في أخر عامين و التي بلغ عددها قرابة الـ 10 ألاف بالتحديد و63 بمبلغ 4 ألاف مليار جزائري الى جانب 800 ألف منصب عمل يمكن استحداثها دون الحديث عن المشاريع الوطنية الكبرى التي تم توضيحها بالشراكة مع دول أخرى مثل مشروع الحليب المجفف و مشروع مع شركة BF الإيطالية، و مشروع المشفى الجزائري القطري الألماني، و

في حديث تفسيري من نفس السياق فقد شرح السيد "عمر ركاش" رئيس الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار عن الاجراءات القانونية اللازمة لمنح العقار حسب الاحتياجات الوطنية مع كيفيات الحصول على عقار استثماري، مع الكشف عن أهم التظلمات التي يرتكبها المستثمرين أثناء طلبهم للعقار و كيفيات التعامل معها مع التصريح بالأهداف المستقبلية للوكالة و التي ستكون في إطار التنمية الاقتصادية و تعزيز الاقتصاد الوطني.

- الجدول رقم 7 :يمثل فئة الشخصيات الفاعلة:

التكرارات النسبة المئوية / الشخصيات الفاعلة	التكرار	النسب المئوية
- شخصيات إدارية رسمية.	**6**	**42.85**
- خبراء اقتصاديين.	**3**	**21.42**
رجال الأعمال.	**3**	**21.42**
- شخصيات أكاديمية.	**2**	**14.28**

- **التحليل الكمي:** يظهر من خلال هذا الجدول أن أغلب الشخصيات الفاعلة والطاغية هي شخصيات إدارية رسمية بنسبة 42.85%.

بعدها يأتي الخبراء الاقتصاديين بنسبة 21.42%، وكذلك الشخصيات الميدانية بنسبة 21.42%، وفي اخر هذا التصنيف تأتي الشخصيات الأكاديمية بنسبة 14.28%.

- التحليل الكيفي:

يظهر تنوع بارز في الشخصيات الفاعلة بين الرسمية و الأكاديمية و الميدانية، مما يعكس رغبة البرنامج في تغطية مختلف جوانب القضايا المطروحة من التخطيط إلى التنفيذ، و من السياسات العليا و القرارات الحكومية، إلى المبادرات الشبابية، إذ عمدت و ساهمت الشخصيات الرسمية في تبرير السياسات و شرح الجهود الحكومية و مساعيها نحو التنمية و دعم الاستثمار و الطاقات الشبابية، ما يتجلى في خطاباتهم أثناء الحصة، ففي حلقة "توطين المؤسسات الناشئة" أظهرت وفصحت السيدة "كسوري صارة" كمديرة حاضنة أعمال في جامعة هواري بومدين عن الدور المهم الذي تلعبه حاضنات الأعمال في تكوين الشباب، بينما أوضح السيد أحمد مير رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار و زيادة الأعمال ، جهود الحكومة في خلق و توفير سبل التكوين المقاولاتي للشباب داخل الجامعات و خارجها، و في حلقة الزراعة الذكية تحدث السيد طارق حرطاني مدير المدرسة الوطنية العليا للفلاحة عن أهمية المدارس المتخصصة في الفلاحة و الزراعة في القطاع، و ضرورة إدراج المتخصصين في القطاع الفلاحي و إدراج البحوث العلمية تمكنا من خلق اقتصاد زراعي و تشديدا على جعل الفلاحة تسير على نحو تقني تكنولوجي، أما في موضوع التحولات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فقد تحدث السيد "أكرم زايدي" كرئيس للمركز الجزائري للاستشراق و تطوير الاستثمار، عن التزامات السيد رئيس الجمهورية في وضع بيئة أعمال مواتية، ومناخ استثماري جذاب لتحريك القطاعات الصناعية الأخرى بعيدا عن الاعتمادية البترولية، في حين كشف السيد "علي باي ناصري" كمستشار في سياسته التصدير عن التحولات الكبرى في الميزان التجاري من 2019إلى غاية اليوم و الأرقام المحققة من التصدير، و الأفاق المستقبلية لسياسة التصدير في الجزائر، كنوع من التحليل و الإحصاء، أما في موضوع الاستثمار و التوطين فقد تناول السيد "عمر ركاش" مدير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، عدة جوانب يشرح فيها مهام و دور

الوكالة في تحرير الاستثمار و الكشف عن أبرز المشاريع الاستثمارية المسجلة و التي رسمتها الدولة قبل التنفيذ دعما للمشاريع الاستثمارية، أما السيد "أبو بكر سلامي" كخبير اقتصادي فاعل في عددين من الحصة ،" التحولات الاقتصادية في الجزائر و" الشراكة الجزائرية مع جنوب إفريقيا"، فقد كان داعما بالطرح و التحليل المعرفي و ساهم في توازن الخطاب من حيث العمق و النظرة المستقبلية، ليحظى السيد "هواري تيغرسي" كخبير اقتصادي هو أيضا بنفس الوصف و الإسقاط في عدد "الشراكة الجزائرية في جنوب إفريقيا،" أما بالنسبة للسيد "قارس حيرد" و السيدة " هديل عبد الله " و السيد "احمد مويسى"الذي انظم للحصة عبر تقنية السكايب فقد كانوا شخصيات ميدانية، أضافوا صدقا و تنوعا على الحلقات بحديثهم عن تجاربهم و عقباتهم الميدانية ليكونوا أصدق دليل على طاقات شبابية تملك مؤهلات ريادية و كفاءات ذاتية للنهوض بالاقتصاد الوطني ، في حين كان السيد "طهراوي لخضر" و السيد "مصطفى بناوي" شخصيتين أكاديميتين فاعليتين في حلقة "الزراعة الذكية" أين تجلت خبراتهم و تخصصهم في القطاع في طرح أفكار و بدائل مدروسة للنهوض بالقطاع الزراعي بخطاب أكاديمي متخصص لا يدع مجالا للنقاش، ليصنع هذا التنوع في الشخصيات الفاعلة بمختلف مناصبهم و مختلف تخصصاتهم ،ديناميكية في الحصة و كم معرفي هائل من أرقام إحصائية و حلول و مقترحات و تحديات تضع المشاهد في الصورة و تمنحه إدراكات اقتصادية كان يجهل بها.

- الجدول رقم 8 :يمثل فئة المصادر:

التكرارات النسبة المئوية / المصادر	التكرار	النسب المئوية
مصادر إدارية	**52**	**59.08**
مصادر أكاديمية	**26**	**29.54**
مصادر حكومية.	**6**	**6.81**
مصادر أرشيفية	**4**	**4.54**
المجموع	**88**	**%100**

- **التحليل الكمي:** يتضح من خلال هذا الجدول أن المصادر الرسمية تحتل النسبة الأكبر من مجموع النسبة إذ بلغت 59.09%، بعدها تاتي المصادر الأكاديمية في المرتبة الثانية بنسبة 29.54%، ثم المصادر الحكومية بنسبة 6.81%، وأخيرا المصادر الأرشيفية كأصغر وأضعف نسبة والبالغة4.54%.

- **التحليل الكيفي:** لقد اتسمت فئة المصادر في الحلقات محل الدراسة بتنوع معقول، لكن الهيمنة الأكبر كانت واضحة و بارزة للمصادر الادارية و هذا راجع إلى كونها تصريحات و خطابات عائدة لضيوف من جهات رسمية و مناصب إدارية معتبرة، إذ تعددت ما بين تصريحات و تحليلات المدراء و الرؤساء و أصحاب مؤسسات اقتصادية، لا يمكن تصنيفها إلا ضمن المصادر الرّسمية، إذا كانت تتراوح بين (رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار و ريادة الأعمال ، مديرة حاضنة أعمال، مستشار في سياسة التصدير، رئس المركز الجزائري

للاستشراف و تطوير الاستثمار، مدير المدرسة الوطنية العليا للفلاحة، المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مدراء مؤسسات ناشئة و مدير تسويق)، بينما كانت المصادر الأكاديمية عائدة إلى خبراء اقتصاديين و متخصصين في الزراعة و الفلاحة و الموارد المائية، بينما كانت المصادر الحكومية عبارة عن أرقام و تصريحات حكومية رئاسية و قرارات وزارية رسمية ثم الاستعانة بها في إطار من التأكيد و التحفيز و كذا التحليل، أما بالنسبة للمصادر الأرشيفية فقد كانت أرقاما و تقارير إحصائية تدّعم النقاش و التحليل و تعزز من نسبة الدّقة و المصداقية.

- الجدول رقم 9:يمثل فئة الجمهور المستهدف:

التكرارات والنسبة المئوية / الجمهور المستهدف	التكرار	النسب المئوية
- المستثمرين.	**23**	**26.13**
- الشباب.	**20**	**22.72**
- صناع القرار.	**20**	**22.72**
- الفلاحين.	**13**	**14.77**
- عامة الشعب.	**8**	**9.09**
- الجامعيين.	**4**	**4.54**
المجموع	**88**	**%100**

- التحليل الكمي: نلاحظ من خلال الجدول أن الحلقات محل الدراسة قد استهدفت بدرجة أولى جمهور المستثمرين بنسبة 26.13%.

بعدها جمهور الشباب وصناع القرار بنسبة 22.72%، ثم جمهور الفلاحين بنسبة 14.77%، بعدها عامة الشعب بنسبة 9.09% وأخيرا الجامعيين بنسبة 4.54%.

- **التحليل الكيفي:** بناءا على المواضيع المطروحة (توطين المؤسسات الناشئة، الزراعة الذكية، الاستثمار، الشراكات الاقتصادية)، فإن الجمهور المستهدف قد توزع على النحو التالي:

- **المستثمرين وأصحاب المشاريع الاستثمارية:** حيث تكررت الحلقات التي تبرز دعم المستثمرين وفسح المجال أمامهم وتوفير أجواء استثمارية مواتية لهم، إضافة إلى الحاجة الكبيرة لهم لتحريك القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

- **الشباب وأصحاب الطموح والابتكار الريادية:** حيث تم تسليط الضوء بشكل كبير في جميع الحلقات تقريبا على منح الشباب فرص للدخول في ريادة الأعمال و المقاولاتية مع تركيز الدولة على دعمهم و تشجيعهم.

- **صناع القرار:** إذ تعددت الخطابات التي توجه نداء إلى الحكومات بفرض وعرض بدائل وحلول تجارته واقتصادية التي من شأنها تساهم في تطوير اقتصاد البلاد.

- **الفلاحين:** أين ركزت حلقة "الزراعة الذكية" على استهداف الفلاحين في حديثهم وتوجيه خطابات عقلية تطرح لهم بعض الأمور التي يجب أن يلتزموا بها في القطاع الزراعي.

- **عامة الشعب:** يتجلى ذلك في حديث يستهدف وعي الشعب باقتصاد الوطن وضرورة الالتزام بالمسؤولية ناحية الاقتصاد الوطني.

- **الجامعيين:** ويظهر ذلك عبر خطابات موجهة بشكل مباشر إلى فئة الطلبة الجامعيين الذين بدورهم يمثلون النخبة والطبقة المثقفة في المجتمع التي يجب أن تندرج ضمن الأسواق المحلية و المقاولاتية و القطاعات المتخصصة.

الجدول رقم 10:يمثل فئة الأهداف:

التكرارات النسبة المئوية / الأهداف	التكرار	النسب المئوية
-الأهداف التوعوية (نقل المعلومات- تحليل المؤشرات، تقديم الحلول.....).	**29**	**26.36**
- الأهداف التنموية.	**46**	**41.81**
- الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.	**22**	**20**
- الأهداف السياسية و الاتصالية.	**13**	**11.81**
المجموع	**110**	**%100**

- **التحليل الكمي:** نلاحظ من خلال الجدول أن الحصة من خلال الحلقات محل الدراسة قد هدفت بشكل ملحوظ إلى التنمية، وذلك بنسبة41.81%، ثم التوعية بنسبة 26.36%، بعدها تأتي الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية بنسبة 20%، و أخيرا الأهداف السياسية و الاتصالية بنسبة 11.81%.

- **التحليل الكيفي:** نتيجة للنقاش المتنوع والثري وطبيعة القضايا المطروحة ذات الأبعاد التنموية والاستثمارية والابتكارية الواقعة على أكتاف ومسؤولية الحكومة والعائدة بالفائدة على الشعب والمجتمع، فقد تعددت كذلك وبطبيعة الحال الأهداف التي تحملها كل فكرة والغاية التي يحملها كل سياق لتتنوع وتكون على النحو الاتي تعيينه:

- **الأهداف التوعوية:** شملت نقل المعلومات الاقتصادية وتحليل المؤشرات الاقتصادية، وكذا تصحيح بعض المفاهيم وتقديم الحلول والبدائل من خلال نظرات اقتصادية وخبرة في الميدان.

- **الأهداف التنموية:** تمثلت في تشجيع وتحفيز الاستثمار خاصة وريادة الأعمال مع تحليل التحديات والمشاكل الاقتصادية.

- **الأهداف الاجتماعية والاقتصادية:** حيث انصبت في تحقيق الوعي الاقتصادي لدى المواطنين و توجيههم نحو المؤسسات الاقتصادية مع دعم الشفافية و المساءلة، أي تحلى الشعب بالمصداقية أثناء التعامل مع المؤسسات الاقتصادية، و كذا تشجيعهم على ثقافة الإنتاج بدل الاكتفاء بالاستهلاك فقط.

- **الأهداف السياسية والاتصالية:** أين يتحلى بشكل واضح في دعم الشخصيات الفاعلة في الحصة لصورة الدولة وإبراز جهودها الاقتصادية في التنمية، مع تشجيع الحوار الاقتصادي واتصال الإطارات الأكاديمية ورواد الأعمال بالحكومة.

- **الجدول رقم 11:يمثل فئة أساليب الإقناع المستخدمة:**

التكرارات النسبة المئوية / أساليب الإقناع	التكرار	النسب المئوية
عقلية	**79**	**89.77**
عاطفية	**6**	**6.81**
تخويف	**3**	**3.40**
المجموع	**88**	**%100**

- **التحليل الكمي:** يتضح من خلال الجدول أن حصة "ساعة اقتصاد" من خلال الحلقات المعالجة قد طغت في أسلوب حديثها ونقاشها بأسلوب عقلي يمثل 89.77% في حين تمثل الأسلوب العاطفي بنسبة 6.81%، بينما أسلوب التخويف 3.40%.

– التحليل الكيفي: يظهر هذا التقسيم و التصنيف جليا في الحصة أثناء النقاش، كما و تفرضه طبيعة القضايا التي تنتمي إلى قضايا اقتصادية ذات سلاسة إحصائية رقمية و ذات ابعاد كمية مع طرح اكاديمي عقلي محض، بحيث تشير كل فكرة يتم طرحها أو معالجتها إلى إستمالات و استثارات تخاطب العقل و الوعي البشري بشكل مباشر، لكن هذا لا يعني بالضرورة الغياب التام للإستمالات العاطفية، إنما كانت و لكن انحصرت في قالب من الضرورة من أجل التأكيد و التشديد على الفكرة بطرق غير قصدية أحيانا إنما تفهم من سياق الكلام و الحديث خاصة عند استحضار الظروف الاجتماعية من بطالة و عجز الاقتصاد في بعض النقاط.

أما أسلوب التخويف فيتجلى في بعض النقاط وبعض الأفكار التي تكون في سياق من الالتزامات والتحذير والتوعية الجادة بالانعكاسات والظروف وضرورة إيجاد البديل المستعجل كطرح يحمل كما هائل من الجدية في سياقه.

- نتائج الدراسة:

بعد الدراسة التحليلية التي قمنا بها من ناحية الشكل والمضمون لحصة ساعة اقتصاد المعروضة على قناة الحياة TV من تقديم الصحفية "إيمان عياش وزير" توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

بداية مع التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل للحصة محل الدراسة فقد كانت فئة الأساليب التعبيرية هي أولى الفئات الشكلية التي قمنا بتقطيعها، لنصل إلى نتيجة استحواذ الأسلوب التحليلي التفسيري على أكبر نسبة وهذا عائد لطبيعة المواضيع المدروسة وطبيعة المجال الاقتصادي التي تتطلب التحليل والتفسير.

بعدها انتقلنا إلى فئة اللغة المستخدمة والتي توصلنا من خلالها إلى الاعتمادية الكبرى للحصة على العربية الفصحى بنسبة تتفوق على العامية والهجينة بمرات، وذلك نظرا لما تكتسبه العربية الفصحى من قوة أكاديمية تجعلها محورا وسندا للحوارات الأكاديمية المتخصصة، خاصة بوجود ضيوف من أبناء الطبقة المثقفة في المجتمع.

بعدها قمنا باستخراج الوسائط الداعمة للحصة والتي كانت على شكل فيديو صامت في مدة زمنية معتبرة من زمن الحصة ككل ،ليكون بمثابة داعم يخدم الموضوع والحصة دون أن يعرقل سير الحديث.

وكأخر فئة للشكل فقد كانت فئة الزمن المخصص للحوار تبرز الأهمية الكبيرة للنقاش الذي يتناوله الضيوف، إذ كان للأخير نصيب كبير من زمن الحصة، وهذا لا يدع مجالا للتعليق إذ يمثل الضيوف ركيزة الحصة بأكلها ومرجعها الأساسي والرّصيد الذي يثري البرنامج من ناحية المعلومة وتحليلها وتفسيرها.

أما في فئات المضمون فكانت أولى الفئات التي استهلنا بها التحليل هي فئة القضايا التي تمثلت في 3 قضايا اقتصادية تنصب كلها في قالب التنمية والتي كانت عبارة عن الاستثمار وريادة الأعمال، الاقتصاد الزراعي، النمو الاقتصادي.

بعدها فصلنا في هذه أهم القضايا في شكل فئة العناوين التي وضحت أهم المواضيع التي قصدنا دراستها والتي تمثلت في 5 عناوين رئيسية مرتبطة بشكل مباشر مع فئة القضايا، وهي: توظيف المؤسسات الناشئة، الزراعة الذكية في الجزائر، التحولات الإيجابية الكبرى في الجزائر، الشراكة بين الجزائر وجنوب إفريقيا، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

بعدها انتقلنا إلى أهم الشخصيات الفاعلة في هذه المواضيع لتتنوع وتتوزع إلى شخصيات إدارية، خبراء اقتصاديين، رجال أعمال وشخصيات أكاديمية، حققت نوعا من الثراء المعلوماتي التحليلي وأضفت إلى الحصة الصدق والمصداقية.

ثم فئة المصادر التي كانت ثمرة من الشخصيات الفاعلة والتي تمثلت في المصادر الإدارية التي استحوذت على أعلى نسبة بعدها المصادر الأكاديمية ثم الحكومية واخيرا الأرشيفية.

تليها فئة الجمهور المستهدف الذي تم توزيعها حسب القضايا و المواضيع المعالجة و التي تفيد كل شريحة في المجتمع حسب حاجاتها و التي تمثلت في المستثمرين كأكبر شريحة مستهدفة ثم الشباب و صناع القرار، بعدها الفلاحين تليها عامة الشعب و أخيرا الجامعيين.

بعدها كان الدور على فئة الأهداف التي تم استغلالها خلال الأفكار المطروحة والمواضيع المتناولة لتحمل كل فكرة وكل موضوع ، هدف يخدم المجال الاقتصادي بشتى فروعه، لتكون الأهداف التنموية هي أولى الأهداف والغاية القصوى ككل الى جانب هدف التوعية والاهداف الاقتصادية الاجتماعية وكذلك السياسة الاتصالية الساعية بدورها إلى تطوير الاقتصاد.

أما فئة أساليب الاقناع فلم يكن هناك مجال للأسلوب العاطفي أو باقي الأساليب الأخرى بقدر ما كان مفتوحا وواسعا للأسلوب العقلي، نظرا لكون الاقتصاد ومواضيع التنمية، مواضيع لا تتحمل إلا العقل والمنطق، ووجود الأسلوب العاطفي وأسلوب التخويف بشكل نسبي ما هو إلا دعم له لغاية عقلية ومنطقية.

الخاتمة :

لقد بات الإعلام الاقتصادي يشكل تغيرات جذرية في المجال الاقتصادي، وبات محفزا قوي يدفع جمهور المستثمرين للتنمية .

فلم يعد يقتصر على أصحاب التخصص فقط إنما صار في متناول كل من يريد ويسعى لإضافة الزائد على البلاد واقتصادها، وهذا بعد أن صار على مستوى النقاشات التلفزيونية، أين يستفيد المتابع من الخبراء الاقتصاديين في إثراء رصيده الاقتصادي وتدفع الراغب في التنمية نحو البنوك والمؤسسات الوطنية للترقية الاستثمارات ووكالات الدعم مستفيدا من التوجهات التي كانت قد عرضت في الحصص والبرامج من قبل المسؤولين وأصحاب المؤسسات، فاتحين بذلك المجال نحو التنمية من أوسع أبوابها.

و لعل حصة "ساعة اقتصاد" التي قمنا على تحليلها كما و كيفيا في دراستنا في تحليل المضمون قد أبرزت هذه الجوانب في الحصة و القائمة على التوجيه و الاخبار و التحفيز، ففئة الشخصيات الفاعلة أكدت أن الإعلام الاقتصادي يسعى لإخراج الاقتصاد من قوقعته الأكاديمية فقط ليصير في متناول كل طموح، مفسرين بذلك أهم الإجراءات و الخطوات التي تمكنهم من اقتحام عالم الأسواق التجارية، و معلنين لأهم القرارات الحكومية الصادرة لصالح المستثمرين و المقاولتيين و أصحاب المشاريع، بينما كانت القضايا المدروسة و المعالجة هي قضايا تنتمي إلى قالب التنمية و الدعم.

وقد توصلنا من خلال دراستنا اعتمادا على تحليل المضمون الشكلي والضمني للحصة و بناءا على التحليل الكمي و الكيفي إلى فكرة رئيسية مفادها أن الإعلام بات يتناول المواضيع و القضايا الاقتصادية بطرح إيجابي يدعم الإنتاج الوطني ما يجعله محور أساسي في الإعلام الجزائري.

وختاما يمكننا الجزم أن تحليل الخطاب الإعلامي الاقتصادي في دراستنا هذه قد أسهم في فهم كيفية بناء المعنى داخل الحصص التلفزيونية ذات البعد الاقتصادي، ما يفتح أفاقا مستقبلية لدراسات أكثر شمول وأكثر اتساعا.

قائمة المصادر و المراجع

اولا: المصادر

القران الكريم

1. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة 2004.

ثانيا:المراجع من الكتب:

2. أبو كريشة عبد الرحمان تمام، علم اجتماع التنمية، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2003.
3. أبو النصر مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية والاتجاهات المعاصرة، القاهرة: مجموعة النيل العربية،2008.
4. أديب خضور، الإعلام المتخصص، سوريا: المكتبة الإعلامية، الطبعة الثانية 2005.
5. الاصفهاني الراغب، الذريعة الى مكارم الشريعة. تحقيق أبو اليزيد العجمي، القاهرة: دار السلام،2007
6. البكري تامر، الاتصالات التسويقية والتوزيع عمان: دار الحامد الطبعة الأولى 2008.
7. الحناوي، محمد صالح والشهاوي، طارق مصطفى مبادئ واساسيات الاستثمار، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي،2013.
8. السيرتي السيد محمد أحمد، أسس علم الاقتصاد. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي 2014.
9. السوسي مختار مفتاح، الإعلام الدولي: الأسس والمفاهيم عمان: دار الزهران ،2008.
10. الماوي محمد مبارك، البحث العلمي: أسسه وطرق كتابته القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1992.
11. المصري كمال حامد، بناء مفاهيم الإعلام ضمن بناء المفاهيم الأصلية للأمة. تنسيق: عبد الرحمن النقيب. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ،2018.

12. المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة 2004.
13. الواد محمود حسين، خريس، إبراهيم محمد، ونضال على مبادئ، علم الاقتصاد عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.
14. حسين سمير محمد، دراسات في مناهج البحث العلمي، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الثانية،1955.
15. عوض الله،زينت حسين،شهاب،مجدي محمود،و الفولي،اسامة محمد.اصول الاقتصاد السياسي.الاسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر،2000.
16. فهمي،محمود،الصوت و الصورة.القاهرة:مكتبة النهضة المصرية.
17. كريشة،عبد الرحمن تمام أبو،علم اجتماع التنمية.القاهرة:المكتب الجامعي الحديث،2003.
18. محمود،محمد فريد.قاموس المصطلحات الإعلامية(انجليزي_عربي) .جدة:دار الشروق.
19. ملاوة،جمال و صالح،علي.مدخل الى علم التنمية.عمان:دار الشروق،الطبعة الأولى،2005.
20. مبارك،محمد و الساوي،محمد.البحث:اسسه و طريقة كتابته.القاهرة:المكتبة الاكاديمية،1992.
21. معروف،هوسيار،دراسات في التنمية الاقتصادية.عمان:دار الصفاء للنشر،الطبعة الأولى،2005.
22. مفتاح،مختار.الاعلام الدولي الأسس و المفاهيم.عمان:دار الزهران،2008.

ثالثا: المقالات

23. بوفضة، حبيب وغالم، عبد الوهاب. "أهمية الإعلام في التنمية الاقتصادية: تجربة الإعلام الاقتصادي في الجزائر". مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 10، العدد 5، أكتوبر 2020.

24. حمادي، مصطفى. "معوقات السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر." مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، المجلد4 ، العدد1،2010.

رابعا: الرسائل الجامعية

25. بن حجوجة، أمينة وعبد الله، أمينة ميلود. المعالجة الإعلامية لقضية اختطاف الأطفال في الجزائر في الصحافة المكتوبة الخاصة: دراسة تحليلية لجريدة النهار الجديدة اليومية. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، تخصص وسائل الإعلام والمجتمع 2015.

26. بوفضة، حبيب. المعالجة الإعلامية للوضع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية لمضمون حصة"الحوار الاقتصادي " في التلفزيون الأردني في معالجة قضايا الاقتصاد عبر التلفزيون. الجزائر: جامعة الجزائر 2016.

27. شطبي، حنان. محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد. الجزائر: جامعة الجزائر 3 ،2018.

28. صديقي، يمونة ريان وعويسي، سوسن. واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا. قالمة: جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص مالية وتجارة دولية ،2020.

29. قادي، يسرى وفرج، مريم. المعالجة الإعلامية لقضية الصحراء الغربية في البرامج التلفزيونية الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية. الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الإنسانية، شعبة تخصص وسائل الإعلام والاتصال، تخصص وسائل الاعلام 2017.

30. مختارية، وسام مياد. المعالجة الإعلامية لصور الجثث والقتلى. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علوم الإعلام والاتصال، تخصص سمعي بصري، 2015.

الملاحق

إستمارة تحليل المضمون

1- اسم البرنامج [1]

2- مدة بث البرنامج [2] [3] [4]

3- تاريخ نشر البرنامج على اليوتيوب . [5] [6] [7]

4- رابط البرنامج على اليوتيوب [8]

- فئات الشكل (كيف قبل)؟

1- فئة الأساليب [9] [10] [11] [12] [13]

2- فئة اللغة المستخدمة [14] [15] [16]

3- فئة الوسائط الداعمة [17] [18]

4- فئة الزمن المخصص للحوار من الضيوف الصحفية [19] [20] [21] [22]

- فئات المضمون ماذا قيل؟

1- فئة القضايا المعالجة [23] [24] [25]

2- فئة العناوين [26] [27] [28] [29] [30]

3- فئة الشخصيات الفاعلة. [31] [32] [33] [34]

4- فئة المصادر [35] [36] [37] [38]

5- فئة الجمهور المستهدف [39] [40] [41] [42] [43] [44]

6- فئة الأهداف [45] [46] [47] [48]

7- فئة أساليب الإقناع. [49] [50] [51]

"دليل إستمارة تحليل المضمون "

- البيانات الأولية:

1- اسم البرنامج :

المربع رقم (1) :ساعة اقتصاد .

2- مدة بث البرنامج :وهي المدة الزمنية التي يستغرقها كل برنامج و يحتسب بالثانية أو الدقيقة أو الساعة.

المربع رقم (2): الثانية.

المربع رقم (3): الدقيقة.

المربع رقم (4): الساعة.

2- تاريخ نشر البرنامج على اليوتيوب: وهي الفترة التي تم فيها تنزيل البرنامج على منصة اليوتيوب.

المربع رقم (5): اليوم.

المربع رقم (6): الشهر.

المربع رقم (7): السنة.

4- رابطة البرنامج على اليوتيوب: وهو العنوان الإلكتروني الذي من خلاله يمكن الوصول مباشرة إلى فيديو على منصة اليوتيوب.

المربع رقم (8): https://elhayet.dz/

- فئات الشكل (كيف قيل):

1- فئة الأساليب التعبيرية:

وهي الطرق التي يستخدمها المتكلم أو الكاتب للتعبير عن المعاني والمشاعر والأفكار بأسلوب لغوي معين حسب ما يتوافق مع طبيعة الموضوع.

- **المربع رقم (9) أسلوب إخباري:** وهو الأسلوب الذي تقدمه على طبيعة الأخبار بغرض نقل المعلومات والحقائق.

- **المربع رقم (10): أسلوب تحليلي تفسيري:** وهو الأسلوب الذي يركز على تحليل الأحداث والظواهر وتفسير أبعادها وخلفياتها، بدلا من الاكتفاء بعرضها بشكل سطحي أو حبري.

- **المربع رقم (11): أسلوب اقتراحي بناء:** وهو أسلوب يعتمد على تقديم الحلول العلمية والواقعية والبدائل الممكنة من أجل الإسهام في التغيير الإيجابي.

- **المربع رقم (12): أسلوب استقصائي:** أسلوب يعتمد على خطاب التحري العميق وكشف الحقائق وتوضيح الخلفيات للجمهور.

- **المربع رقم (13):** أسلوب يعتمد على سرد السيرة الذاتية بغرض الإلهام والتقدير والتأثير على الجمهور وتحفيزهم.

2- فئة اللغة :وهي رصد وتحليل خصائص اللغة المستعملة في الخطاب الاعلامي من حيث الشكل والمضمون وتحديد إن كانت فصحى ام عامية أم هجينة.

- **المربع رقم (14): العربية الفصحى:** وهي لغة رسمية دقيقة تستعمل غاليا في البرامج الأكاديمية الجادة في نشرات الأخبار .

- **المربع رقم (15) العامية:** تستعمل لتقريب الخطاب من الجمهور ذوي اللهجات العامية.

- **المربع رقم (16):** مزيج ما بين أنماط لغوية مختلفة عامية وأجنبية مع الفصحى.

3- فئة الوسائط الدّاعمة: وهي العناصر البصرية أو السمعية التي تستخدم في البرامج أو الحصص أو أي محتوى إعلامي لدعم الفكرة وتعزيز الفهم.

- **المربع رقم (17):** فيديو صامت يستحوذ على جزء من الشاشة، وهو فيديو يدعم الحوار دون أن يعيق سيره، يستحوذ على مدة زمنية من عمر الحصة.

- **المربع رقم (18):** مدة زمنية من عمر الحصة دون وسائط.

4- فئة الزمن المخصص للحوار بين الضيوف:

- **المربع رقم (19):** وهي المقاطع الزمنية التي يمنح فيها الضيف فرصة الكلام المباشر.

- **المربع رقم (20): مداخلات الصحفية:** هي كل التدخلات الكلامية التي تقوم بها الصحفية.

- **المربع رقم (21): اتصال هاتفي عبر السكايب:** وهي المدة الزمنية التي تم استغراقها في اتصال هاتفي خارج الأستوديو.

- **المربع رقم (22): فواصل إعلامية** :وهي مقاطع قصيرة تبث أثناء الحصة لتفصل بين أجزاء الحوار أو الفقرات.

- **فئات المضمون: ماذا قيل؟**

1- فئة القضايا المعالجة: وهي الموضوعات والإشكاليات التي يتناولها المحتوى الإعلامي يهدف عرضها، تحليلها وتفسيرها أو اقتراح الحلول.

- **المربع رقم (23):** الاستثمار وزيادة الأعمال: هي من القضايا الاقتصادية الجوهرية التي تسلط الضوء على واقع الاستثمار المحلي والأجنبي وإبراز المبادرات الشبابية في زيادة الأعمال والابتكار.

- **المربع رقم (24) الاقتصاد الزراعي:** هي القضايا المرتبطة بالإنتاج الفلاحي وتنظيم الموارد الطبيعية والبشرية.

- **المربع رقم (25) النمو الاقتصادي:** هي القضايا المرتبطة أهم التطورات التي تنصب في التنمية الاقتصادية.

2- فئة العناوين الرئيسية: وهي أهم الموضوعات الأساسية الإعلامية التي تتناولها المادة.

- **المربع رقم (26):** توطين المؤسسات الناشئة لدعم الشباب ودفع الاقتصاد الوطني وهو جهود الدولة في دعم زيادة الأعمال من خلال إنشاء بيئة حاضنة للمؤسسات الناشئة داخل البلاد مع التركيز عليها لدورها في خلق فرص عمل للشباب.

- **المربع رقم (27):** الزراعة الذكية بالجزائر وتوجيه الإنتاج الزراعي ويقصد به تبني الجزائر لتقنيات زراعة ذكية تعتمد على التكنولوجيا لرفع الإنتاج.

- **المربع رقم (28):** التحولات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، وهي أبرز التغيرات التي تستمدها الجزائر في القطاع الاقتصادي من حيث الإنتاج والمصادر والاستثمار.

- **المربع رقم (29):** الجزائر وجنوب إفريقيا التأسيس لشراكة اقتصادية كبرى، وهي تلك الجهود التعاونية بين البلدين الهادفة إلى إرساء أسس شراكة في المجالات الاقتصادية.

- **المربع رقم (30):** الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار واستحداث ألاف مناصب الشغل خلال المشاريع الاستثمارية المسجلة: وتعني به ذاك الدور الذي تلعبه الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية عبر تسجيل مشاريع خالقة لفرص العمل.

3- فئة الشخصيات الفاعلة: وهم الافراد الذي يساهمون في تقديم المعلومات والتوضيحات والتحليلات في سياق المحتوى المدروس باختلاف وظائفهم ومكانتهم الاجتماعية.

- **المربع رقم (31):** شخصيات إدارية وهم الأدوار الذين يشغلون مناصب تنظيمية أو تنفيذية داخل المؤسسات والهيئات الرسمية للبلاد.

- **المربع رقم (32):** "خبراء اقتصاديين" وهم المتخصصون الذين يمتلكون معرفة عميقة في مجالات الاقتصاد.

- **المربع رقم (33):** "رجال الأعمال" وهم أصحاب القطاعات الخاصة الذين يديرون شركات استثمارية.

- **المربع رقم (34):** شخصيات أكاديمية وهم الأفراد المنتمين إلى الحقل الجامعي أو البحث العلمي من أساتذة ومحللين يقدمون التفسيرات، والتحليلات بناء على تخصصاتهم الأكاديمية.

4- فئة المصادر: وهي تلك المراجع المعرفية التي يتم الاعتماد عليها لبناء المضمون وتوثيقه.

- **المربع رقم (35):** "مصادر إخبارية" وهي التي تقدم معلومات راهنة حول الأحداث في بيانات رسمية أو وسائل إعلامية.

- **المربع رقم (36):** "مصادر أكاديمية" وهي النابعة من تصريحات محللين وأساتذة جامعيين أو باحثين.

- **المربع رقم (37):** "مصادر حكومية" وهي الصادرة عن جهات رسمية تابعة للدولة مثل الوزارة والوكالة الحكومية.

- **المربع رقم (38):** "مصادر أرشيفية" وهي الوثائق أو المواد الإعلامية المحفوظة يعاد استحضارها من طرف الصحفية مثل التقارير أو البيانات الإحصائية السابقة.

5- فئة الجمهور المستهدف: وهم الفئات الاجتماعية المراد توجيه الرسالة الإعلامية لهم.

- **المربع رقم (39):** "المستثمرين" وهم الفئة التي يتم استهدافها ليتم تزويدهم بأهم التطورات الاستثمارية وتصعيداته.

- **المربع رقم (40):** "الشباب" وهم الفئة النشيطة الحيوية في المجتمع الذين يتم استهدافهم بهدف تحفيزهم على الانخراط في سوق الأعمال.

- **المربع رقم (41):** "صناع القرار" وهم الفاعلون في المؤسسات الحكومية والإدارية لأصحاب السلطة والنفوذ.

- **المربع رقم (42):** "الفلاحين" وهم الفاعلين والعاملون في الأرض والقطاع الزراعي.

- **المربع رقم (43):** "عامة الشعب" مصطلح يشير إلى جمهور يمثل جميع أفراد المجتمع دون تصنيف.

- **المربع رقم (44):** "الجامعيين" وهم الطلبة الدارسين في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

6- فئة الأهداف: وهي الغايات والنتائج التي يسعى المحتوى الإعلامي لتحقيقها.

- **المربع رقم (45):** "الأهداف التوعوية": وهي التي تهدف لزيادة وعي الجمهور بأهمية الموضوع والقضية.

- **المربع رقم (46):** "الأهداف التنموية" وهي التي تسعى إلى دعم وتطوير المجتمع من خلال تحفيزه وتعزيز التنمية له.

- **المربع رقم (47):** "الأهداف الاجتماعية والاقتصادية" وهي التي تسعى لتطوير ودعم النمو الاقتصادي مع تحسين جودة الحياة الاجتماعية.

- **المربع رقم (48):** "الأهداف السياسية والاتصالية" وهي الهادفة إلى التأثير على الرأي العام في دعم السياسات الحكومية وتحسين عمليات الاتصال من الشعب والسلطة.

7- فئة الأساليب الإقناع: وهي الطرق التي ينتهجها المحتوى الإعلامي للتأثير على الجمهور.

- **المربع رقم (49):** "عقلية" وهي التي تستند على المنطق والأدوات العلمية والإحصائيات.

- **المربع رقم (50):** "عاطفية" وهي التي تستهدف مشاعر الجمهور ووجدانه العاطفي، وتحريك العواطف.

- **المربع رقم (51):** "تخويفية" وهي المعتمد على أسلوب التحذير والتذكير بالعواقب السلبية.